الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

أثر سياسة الأجور على التضخم

دراسة حالة الجزائر للفترة (2014-2018)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي تخصص نقدي وبنكي

إعداد الطالبين:

- ميـــلي ريـــاض
- مطرفي عبد الجبار

مقدمة أمام لجنة المناقشة		
اسم ولقب الأستاذ	المؤسسة الجامعية	الصفة
	جامعة محمد بوضياف–المسيلة	رئيسًا
بوخرص عبد الحفيظ	جامعة محمد بوضياف–المسيلة	مشرفًا ومقررًا
	جامعة محمد بوضياف–المسيلة	ممتحنًا

السنة الجامعية : 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: Sciences Économiques

جامعة محمد بوضياف المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

معة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

م: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: صيد الرياض المولود(ة) بتاريخ: 1998/03/12 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 5586 الصادرة بتاريخ: 2018/04/26 عن: بلدية المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وبنوك خلال السنة الجامعية: 2020/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": أثر سياسة الإنفاق العام على التضخم في الجزائر (2014-2018)

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/21

التوقيع و البصمة

2021 جوان 21

عن المجلس الشعبي البلدي

مفوض الحالة المدنية

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

معة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

م: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): حطاي عبد الحميد ..... المولود(ة) بتاريخ: 29/09/1991 ب: المسيلة .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 200364541 الصادرة بتاريخ: 2016/08/25 عن: المسيلة .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد مالي خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": أثر سياسة الإصلاح الجبائي على الحكم الراشد للجباية

خلال الفترة (2014-2018) .....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/22

تطور و ... أسبد ... 22 جوان 2021

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

** شكر وتقدير **

لله الحمد بجميع المحامد الذي أمدنا بالصبر، ووفقنا لإتمام عملنا هذا، فكان خير معين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد صلى الله عليه وسلم، المبعوث إلى خير الأمم وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

إن كان من شكر وتقدير فللأستاذنا بوخرص عبد الحفيظ الذي ساعدنا في إنجاز هذا العمل المتواضع،

لتفضله بالإشراف على هذا العمل، وما قدمه لنا من إرشادات وتوجيهات ونصائح فله منا جزيل الشكر والتقدير

والشكر موصول لأساتذة قسم العلوم الاقتصادية بجامعة المسيلة

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من كان له يد العون في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد

الفهارس

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال والجداول

مقدمة أ

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لسياسة الأجور

المبحث الأول: ماهية الأجور

المبحث الثاني: أنواع الأجور.

المبحث الثالث: النظريات الاقتصادية المفسرة للأجور

المبحث الرابع: سياسة الأجور في الجزائر

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لظاهرة التضخم

المبحث الأول: مفهوم التضخم

المبحث الثاني: أسباب التضخم.

المبحث الثالث: أنواع التضخم.

المبحث الرابع: النظريات الاقتصادية والنقدية المفسرة لظاهرة التضخم.

المبحث الخامس: آثار التضخم وإجراءات الحد منه.

الفصل الثالث: أثر سياسة الأجور على التضخم خلال الفترة (2014–2018)

المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2014–2018)

المبحث الثاني: سياسة الأجور ودور الدول في تحديدها

المبحث الثالث: تأثير سياسة الأجور على التضخم في الجزائر الفترة (2014–2018)

خاتمة

قائمة المراجع

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح مختلف أنواع التضخم	31
02	اتساع فجوة الطلب خلال الفترة 2000 – 2017	44
03	تطور قيمة الواردات خلال الفترة 2000–2017	45
04	تطور نسبة التضخم في الجزائر في الفترة (2014–2018)	67
05	تطور نسبة الأجور في الجزائر في الفترة (2014–2018)	67

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تفاوت الأجور بين مختلف القطاعات	19
02	تطور الإنفاق الاستهلاكي خلال الفترة 2013–2016.	42
03	تطور الإنفاق الاستثماري الكلي.	44
04	تطور الأجور في الجزائر خلال فترة 2014–2016.	48
05	تطور مؤشر أسعار بعض السلع الأساسية في العملية الإنتاجية	49
06	تطور الإنفاق العام والمديونية العمومية خلال الفترة 2010–2017	51
07	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي.	52
08	تطور مساهمة القطا الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.	53
09	تطور مساهمة قطاع الخدمات في **PIB** ومؤشر بعض السلع الخدماتية	54

مقدمة

مقدمة عامة:

للأجور أهمية بالغة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي تعتبر من أهم العوامل التي تؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والتطور الاقتصادي، فمن جهة تعتبر من أهم المحفزات لعنصر العمل لبذل المزيد من الجهد في عملية التنمية، كما أنها تشكل الحصة الكبرى من الدخل الكلي، لذلك ينبغي أن يعتمد نظام الأجور على دراسات علمية تراعي كل الظروف المختلفة المحيطة بالظاهرة المدروسة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، كما يجب أن يتوفر هذا النظام على مجموعة شروط وقواعد تعكس العدالة في التوزيع سواء كانت عدالة أفقية أو رأسية.

إن المستوى العام للأجور سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، وكذلك القواعد التي تحكم زيادته سنويا أصبحت غير مناسبة في ظل مستويات الأسعار الحالية، حيث شهدت بلادنا خلال العشرية الأخيرة ارتفاع ملموس في المستوى العام للأسعار، وبالمقابل لم يصاحب ذلك زيادة في المستوى العام للأجور بقدر الزيادة التي شهدتها مستويات الأسعار، مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين وتدهور مستواهم المعيشي، الأمر الذي دفع مختلف الفئات العمالية وفي معظم القطاعات إلى المطالبة برفع الأجور من أجل تحسين مستواهم المعيشي، وضمان حياة هادئة وكريمة، كل ذلك أدى إلى تدهور العلاقة بين العمال وأرباب العمل، والذي بدوره أدى إلى انخفاض المستوى الإنتاجي وتدهور الوضع الاقتصادي في البلاد.

حيث عملت سياسة الأجور في إطار الاقتصاد المسير مركزيا على تشجيع الإنتاج والمساهمة في توزيع القوى البشرية بشكل يتلاءم مع المشاريع الاقتصادية والخطط التنموية على المستوى القومي وذلك بالتركيز على بعض الصناعات دون الأخرى، وقامت السلطات العمومية بتحديد مبالغ معينة باعتبارها بنودا مخصصة للأجور لكل قطاعات الاقتصاد الوطني ومما لا شك فيه أن الارتفاع المتزايد والمستمر للأجور يلعب دورا هاما في مجال التطورات الاقتصادية خاصة من حيث رفع مستويات المعيشة للعمال، ويكمن السبب المباشر

والفعال في ارتفاع معدلات الأجور وتكاليف المعيشة في إطار الاقتصاد المسير مركزيا في إعادة توزيع الريع البترولي على أفراد المجتمع.

حيث أدى انخفاض أسعار البترول سنة 1986 إلى بروز الاختلال الذي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري والتي شكلت في مجموعها قيودا انعكست سلبا على مظاهر التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، ومع ضيق هامش الاختيارات فإن التصور التنموي للاقتصاد الجزائري لا يمكن أن يتم إلا في إطار اقتصاد السوق، تحت قيود التسوية الهيكلية التي وضعها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

ويعد التضخم في نظر جمهور الاقتصاديين من التحديات الرئيسة التي تواجه الاقتصاديات المتقدمة والنامية، والتضخم وهو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار يوجد في علاقة عكسية مع القيمة الشرائية للنقود، بعبارة أخرى يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية وتآكل الأجور والرواتب النقدية(الإسمية) والذي يتجسد في انخفاض الأجر الحقيقي (كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بواسطة الأجر النقدي) بهذا المعنى يعد التضخم بمثابة ضريبة متحيزة ضد ذوي الدخول الثابتة والمحدودة مثل : العمال وصغار الموظفين ومتوسطيهم حيث عادة ما يكون معدل الارتفاع في دخولهم النقدية أقل من معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار، بينما يحابي التضخم أصحاب الدخول المتغيرة وغير المحدودة مثل أصحاب الأعمال والتجار الذين عادة ما ترتفع دخولهم النقدية بمعدل أكبر من معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار، إذن يعمل التضخم على إعادة توزيع الدخل والثروة مسهما بذلك في زيادة التفاوت في المستوى المعيشي بين طبقات المجتمع وأفراده، وبالتالي اختلال الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

فالتضخم واحدا من هم مؤشرات الوضع الاقتصادي، مثله مثل أي حالة أو ظاهرة اقتصادية ولا يعتبر بالضرورة حالة مرضية إلا بعد أن يتجاوز حدوده، كما يعتبر انخفاض معدلات التضخم وثباتها على معدلات متدنية حالة صحية بالضرورة، لأن قراءة واقع التضخم لاستيضاح ما يشير إليه رهن الظروف المرافقة له.

والمعروف أن التضخم مؤشر تكمن خلفه حقائق قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية، وبالتالي فإنه يجب السيطرة على التضخم قبل أن يصل مستوى الخطورة رهن أسبابه، فالتضخم ظاهرة اقتصادية تصيب اقتصاديات البلدان النامية على السواء، ويزداد التضخم على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

واستهداف التضخم يتطلب توفر سياسة اقتصادية محكمة قادرة على الجمع والملائمة بين أدواتها المختلفة، وفي إطار هذه العملية التصحيحية نجد معظم هذه الدول تسعى في المقام الأول إلى جعل السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة في مسارها الصحيح حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة بدرجة أكبر من الدقة والفعالية ومزيد من الشفافية والإصلاح.

1- إشكالية الدراسة:

وفي سياق هذه المعطيات نحاول في بحثنا التطرق إلى إظهار أثر سياسة الأجور على التضخم في الجزائر، حيث إن تتبع التغيرات السنوية في معدلات الأجور ومعدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري يبين أن معدلات التضخم مقاسة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك تفوق نسب التغير في معدلات الأجور النقدية، مما يعني انخفاض معدلات الأجور الحقيقية للعاملين بأجر، وانخفاض مستويات معيشتهم ومعيشة أفراد أسرهم، وضمن هذا السياق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية:

ما أثر سياسة الأجور على التضخم في الجزائر في الفترة ما بين (2014-2018)؟

وفي حقل هذه الإشكالية تصادفنا العديد من التساؤلات الفرعية التي نوجزها فيما يلي:

- كيف يتم التأثير المتبادل بين سياسة الأجور والتضخم؟
- هل لسياسة الأجور المتبعة مسؤولية في إحداث التضخم في الجزائر؟
- ما هي الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمكافحة التضخم؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة السابقة نطرح الفرضيات التالية:

1-لسياسة الأجور أثر على التضخم في الجزائر في الفترة ما بين (2014-2018).

2- وجود علاقة سببية بين الأجور والتضخم في الجزائر في الفترة ما بين (2014-2018).

3- أثر الأجور على التضخم أكبر من أثر التضخم على الأجور في الجزائر في الفترة ما بين (2014-2018).

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في محاولة تحديد سياسات الأجور التي تسمح بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي من خلال الحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد وضمان رفاهية المجتمع، أي محاولة تحديد سياسة الأجور في الجزائر دون الوقوع في مشكلة التضخم.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

1-إبراز الأساس النظري والتحليلي لظاهرة التضخم ومدى تأثر معدلاتها بارتفاع مستوى الأجور

2- تحليل سياسات الحكومة المتبعة في توزيع الأجور ومدى ربطها بالأسعار خاصة مع التدهور المستمر في القدرة الشرائية.

3- محاولة إيجاد العلاقة السببية بين سياسة الأجور المتبعة في الجزائر وأثرها على ظاهرة التضخم.

أسباب اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب قادتنا إلى اختيار هذا الموضوع يمكن حصرها في:

-يساهم الأجر في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والرفاهية الاقتصادية من خلال رفع الإنتاجية لذا فهو يحتاج إلى دراسات تهتم بمحدداته مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

– الرغبة الباحثة في معرفة التقنيات وأدوات القياس الاقتصادي في الجزائر وتوضيح النتائج المترتبة عنها مما يسمح باتخاذ القرارات المناسبة لرفع الأجور أو تثبيتها والتحكم في حجم العمالة.

– محاولة إضافة دراسة علمية للمكتبة الجامعية حول موضوع سياسة الأجور وظاهرة التضخم والربط بينهما.

المنهج المستخدم في الدراسة:

اقتضت طبيعة البحث استخدام كل من المنهج الوصفي التحليلي في محاولة لفهم الأسس والعلاقات المفسرة للتضخم والأجور بناءا على النظرية الاقتصادية

الدراسات السابقة:

دراسة رجب، محمد (2011) رسالة ماجستير - هدفت الدراسة إلى تحليل أثر السياسة الإنفاقين للسلطة الوطنية في مكافحة التضخم في فلسطين خلال الفترة 1996–2008 وتحديد ملامح السياسة الإنفاقية التي تنتهجها السلطة الوطنية الفلسطينية، والتعرف على أهم الآثار الإقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الفلسطيني إضافة إلى التعرف على حالة التضخم الراهنة في فلسطين .خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :وجود تأثير إحصائي للمتغيرات المستقلة (إجمالي النفقات العامة، النفقات الجارية وصافي الإقراض، الأجور والرواتب، النفقات التحويلية، صافي الإقراض) على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، أي أن الزيادة في إجمالي النفقات ، تؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، مما يؤكد بأن السياسة الإنفاقية المطبقة في الأراضي الفلسطينية لم تنجح في علاج مشكلة التضخم نظرا لوجود مؤثرات داخلية، ومؤثرات خارجية، كتبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد دولة الاحتلال.

دراسة هاشم، إيمان (2010): وهي بعنوان (Wages, Productivity and Prices in Egypt) وهدفت إلى دراسة تطور الأجور والإنتاجية، وتحديد العلاقات التبادلية بين الأجور الإسمية (في القطاعين العام والخاص) والأسعار والإنتاجية في مصر .وتوصلت

الدراسة إلى أن تغيرات الأجور في القطاع العام لا تعتمد (مستقلة) على التغيرات في الأسعار، بينما نمو الأجور في القطاع الخاص يؤثر في تضخم الأسعار .كما أظهرت أن معدل نمو الأجور مستقل عن معدل النمو في إنتاجية العمل.

دراسة الجراح، محمد (2011) وهي بعنوان" مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية– دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود "فهدفت إلى تحليل مصادر التضخم وتقديرها في السعودية خلال الفترة1970–2007. أظهرت نتائج الدراسة أهمية العوامل المرتبطة بالعالم الخارجي (إنتاج العالم الصناعي، الأسعار العالمية للصاد ا رت، ودرجة الانفتاح) في تفسير معدلات التضخم بالمملكة في الأجلين : الطويل والقصير، وبمستوى معنوية عال (1%) مما يدل على قوة تشابك الاقتصاد المحلي مع نظيره العالمي . كما أظهرت الدراسة أن السياسة النقدية لها تأثير مهم في معدل التضخم سواء في الأجل القصير أم الطويل.

صعوبات البحث:

– غياب الدراسات التي تهتم بأثر الأجور على التضخم في الهيئات الرسمية ونقصها.

– نظرا لأهمية الأجور والتضخم والعلاقة بينهما فإن كل عنصر يتطلب دراسة منفردة خاصة به وقد واجهتنا صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية والتي عادة ما يتلقاها الباحثون في القياس الاقتصادي.

خطة الدراسة: من أجل الإلمام بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة. الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لسياسة الأجور. أما الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم.، وأخيرا الفصل الثالث: أثر سياسة الأجور على ظاهرة التضخم في الجزائر في الفترة (2014–2018) ونختم دراستنا بخاتمة عامة تضم ملخصا عن الموضوع وأهم النتائج المتوصل إليها والتي تكون مرفقة بجملة من التوجيهات والتوصيات العملية

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي لسياسة الأجور

تمهيد:

تماشيا مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية حضت الأجور في الجزائر بأهمية بالغة حيث مرت الأجور بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، خلصت إلى وضع قوانين وابتكار أدوات تسييرية يتم استعمالها في تنظيم الأجور تنظيما يعطي لكل ذي حق حقه فكانت هذه الأدوات مزيجا بين ما هو نظري ضمن أسس ومبادئ التسيير والإدارة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ومراقبة، ومن خلال هذا المبحث سنصب اهتمامنا على تعريف الأجور ومكونات الأجر والعناصر المكونة لها وكيفية تنظيم المحاسبة العامة للأجور أي بداية سنرى مكونات الأجر وبعبارة أخرى جموع العناصر المحاسبية التي تشكل بعلاقات رياضية قيمة نقدية تعبر عن ما يستحقه العامل لقاء عمله ثم ما أقره المشرع الجزائري ضمن قوانين ومراسيم ومناشير تراعي جميع أطراف مصالح علاقات العمل (المستخدم، العامل، الدولة) سواء في الوظيف العمومي أو الخاص لننتقل إلى عرض كيفية أخذ المخطط المحاسبي الوطني أجور العمال وكل ما يلحق بها من أعباء وتكاليف وطرق للدفع ... الخ، بعين الاعتبار ونظمها ضمن أدوات المحاسبة المعمقة، مع التأكد من مصداقية خطوات العمل بفرض الرقابة والفحص الدقيق..

المبحث الأول: ماهية الأجور

لم تكن فكرة الأجر بمعناها المتعارف عليه الآن كمبلغ نقدي إذ يرجع البعض نشأة النظام الأجري إلى المخصصات النقدية التي تتيح لجنود الفيالق الرومانية أن تشتري قليلا من الملح لحفظ جرايتهم في الأيام التي يكون فيها لديهم فائض في اللحم، وهذا فإن النظام المستخدم الآن بكثرة لم يكن هذا الاسم منذ ألفي عام، ففي نظام العبودية كان العبد باعتباره شيئا من الناحية القانونية مملوكا لسيده ملكية الأشياء يكون في خدمة سيده مقابل الالتزام هذا الأخير بالتكفل بغذاء العبد وإيوائه، ويرتفع هذا المقابل من جانب السيد بقدر ما يكون ذلك مفيدا لتنمية ثروته، أما في نظام رقيق الأرض الذي هو امتداد لنظام العبودية، إلا أن الرقيق فيه تتمتع بحق تكوين أسرة وملكية جزء من وقته ليعمل فيه لحسابه، حيث يعمل عند سيده مقابل أن يمنحه قطعة أرض يفلحها لحسابه وتزيد مساحة هذه الأرض أو تنقص بحسب الجودة، وهنا نجد أن الأجر يتمثل في قطعة الأرض.[1]

في حين أن نظام المكاتبة الذي ظهر بظهور الإسلام، حيث مكان للإسلام شأن آخر في تعويض الأجير عن تعبه فوضع نظاما يحفظ للإنسان كسبه تمهيدا لتحريره وهو نظام المكاتبة، وهو يعني أن يكاتب الرجل عبده وأمته على مال ينجمه عليه ويكتب عليه أنه إذا أدى نجومه في كل نجم كذا وكذا فهو حر، فإذا أدى جميع ما كاتبه عليه فقد عتق وولاه لمولاه الذي كاتبه وذلك أن مولاه سوغه كسبه الذي هو مولاه وبذلك يكون المكاتب في وضع بين الرفق والحرية يمارس نشاطه الخاص بشروط معينة.

بعد ذلك ظهر نظام الحرفي حيث أتاح هذا النظام للأجراء قدرا أكبر من الحرية، فالحرفي شارك رقيق الأرض في منحة الحرمان من حرية الانتقال نظرا للقيود الإقطاعية السائدة والصعوبات التي تفرضها الطوائف المماثلة، إلا أنه يملك أدوات إنتاجه وورشته،

[1]– حماد محمد شطا، **النظرية العامة للأجور والمرتبات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980، ص 05.

ويقوم بتسويق منتجاته وفي الغالب كان يحصل على الخامات ويردها مصنعة مقابل نسبة معلومة ولقد كان دخله يتكون من الفارق بين ثمن الخامات والإنتاج تام الصنع.[1]

أما في النظام الأجري الحديث فبظهور الرأسمالية أصبح المنظم يملك الآلات فقد وليس له على عماله حقوق قانونية تخول له امتلاك أشخاصهم، وما دام لم يستطع الحصول على العمل الإجباري سواء بموجب حق تقليدي أو بالشراء فإن عليه أن يستأجر حق التصرف في وقت أحد العمال مدة يوم أو أسبوع وأن يدفع الأجرة عليها حسب سعر السوق، ويحصل على ربحه من الفارق بين الأجر الواجب عليه أداؤه وبين الثمن الذي يتقاضاه عن المنتج التام الصنع الذي يبيعه.

تمتع العامل بحقوقه القانونية جعلته يقف على عدم المساواة مع رب العمل، كما أصبح العامل من الناحية القانونية أيضا حرا في أن يعمل أو لا يعمل لدى صاحب العمل وبالقدر الذي يتفق مع رغبته في التعاقد وقبوله الأجر المعروض.

باعتبار الأجر ذو أهمية بالغة فقد العديد من المفكرين في مجال الإدارة إلى تعريف الأجر ومن بين التعريفات نذكر ما يلي:

- الأجر هو مقابل قيمة الوظيفة التي يشغلها الفرد.[2]
- الأجر هو مبلغ من المال يقدمه رب العمل في مقابل العمل الذي يتم لصالحه.[3]
- الأجر هو مقابل مادي أو غير مادي لقيمة الوظيفة والعمل المكلف به الفرد ويتمثل المقابل المادي في الأجر النقدي والمقابل الغير المادي في شكل خدمات تقدمها المؤسسة للعمل كوجبات الغداء أثناء العمل.[4]

---

[1]– حماد محمد شطا، **المرجع السابق**، ص 08–09.

[2]– أحمد ماهر: **إدارة الموارد البشرية**، الدار الجامعية، 1999، ص186.

[3]– حماد محمد شطا: **النظرية العامة للأجور والمرتبات**، د م ج 1982، ص44.

[4]– علي السلمي: **إدارة الأفراد والكفاءة الإنتاجية**، دار غريب للطباعة، 1983، ص229.

ومن أهم المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالأجر نذكر ما يلي:

المرتب: هو ما يحصل عليه الموظف وهو ما يصرف شهريا في الغالب لقاء أداء واجبات الوظيفة القائم عليها.

الأجر: هو ما يحصل عليه العمال وهو ما يصرف وفق فترة زمنية أو وفق أداء المهام الموكلة إليه.

إلا أن هذا الاختلاف لم يعد موجودا تقريبا، وأصبح اللفظين مترادفين وان كلاهما هو مقابل القيام بمهام الوظيفة التي يشغلها الفرد.

إجمالي الأجر: ستحقه الفرد من الأجر كمقابل للوظيفة التي يشغلها الفرد قبل خصم أي اقتطاعات.

صافي الأجر: هو عبارة عن الأجر الإجمالي مخصوما منه الاقتطاعات والتي تتمثل في الضرائب والتأمينات.

الأجر النقدي: هو المقابل النقدي لقيمة الوظيفة والعمل المكلف به الفرد.

الأجر العيني: هو كل مقابل غير مادي والذي يظهر في شكل خدمات تقدمها المؤسسة للعاملين ومن أمثلتها الرعاية الطبية والمواصلات والسكن... والتي تدخل ضمن ميزانية الأجور.

ومن خلال التعاريف السالفة الذكر يمكن أن نعطي التعريف التالي: الأجر هو ذلك المقابل الذي يستحقه العامل مقابل تنفيذ ما يكلف به وفقا للاتفاق الذي يتم بينه وبين رب العمل خلال فترة زمنية معنية سواء كان هذا المقابل نقدي أو عيني.

المبحث الثاني: أنواع الأجور.

يمكن تقييم الأجور على أساس علاقاتها بوحدات الإنتاج النهائي إلى أجور مباشرة وأجور غير مباشرة.

1- الأجور المباشرة:

وهي الأجور التي تكون بمثابة سر قوة العمل ويتمثل في كمية النقود التي يتلقاها العامل من طرف المستخدم في نهاية كل شهر . كما يحدد الأجر المباشر في الجزائر عن طريق النصوص لتشريعية بما يعرف بالقانون العام للعامل ويتمثل هذا الأجر المباشر في الأجر الأساسي الذاتي الذي كان يحدد سابقا من طرف الدولة ضمن ما يعرف بالتصنيف الوطني للأجور أو سلم الأجور الذي يحدد لكل منصب عمل الأجر المناسب له لكن مؤخرا ووفقا للتغيرات الاقتصادية الجارية الغي هذا القانون وأصبح لكل هيأة الحق في تحديد أجور عمالها.[1]

2- الأجور غير المباشرة:

وهي التكلفة التي ليس لها علاقة بوحدة الإنتاج لكنها لازمة لتأدية الخدمات الضرورية لسير العمليات الإنتاجية. مثلا: مرتبات مهندس الإنتاج، مرتبات عمال الإدارة لأنها لا تتعلق مباشرة بالإنتاج أي أن هذه الأجور تخص فئات معينة من العاملين الذين لا تتبلور أعمالهم في شكل ملموس.

كما يمكن تقسيم الأجور من حيث علاقاتها بحجم الإنتاج إلى أجور ثابتة وأجور متغيرة يحتسب العنصر الثابت ليضمن للعامل الحد الأدنى لمعيشته أو لما يستحقه من تعويض يتناسب مع جهده المبذول ونوعيته، أما العنصر المتغير فيضاف إلى الأجر لتمكين العامل من الحصول على عيش أفضل معيشة حسنة وهدف هذا العنصر المتغير تحريك همة العامل بجعله ينتفع من الربح الذي يكسبه صاحب العمل أو المؤسسة المستخدمة من عمله ويمكن تحقيق ذلك بصورة متعددة نذكر منها:

---

[1]- محمد كامل عطية: **أصول محاسبة التكاليف**، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1985، ص188.

- منح العامل تعويضات عن خبرته وجهده الإضافي
- مشاركته في الأرباح

بالإضافة يمكن تقسيم الأجور من حيث علاقاتها بنوع النشاط إلى أجور صناعية، أجور خدمات بيعية وأجور خدمات إدارية.[1]

المبحث الثالث: النظريات الاقتصادية المفسرة للأجور

نظريات الأجور ما هي إلا انعكاس للواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي ساد خلال فترات زمنية معينة، كما تعمل هذه النظريات على تفسير الظروف الاقتصادية القاسية التي كان يعاني منها العمال من خلال تطبيق أجر الكفاف الذي يحدد أجر العامل فيما هو ضروري من السلع والخدمات، ونحاول خلال هذا الجزء من البحث التطرق إلى مختلف النظريات المختلفة المحددة له.

1-نظرية حد الكفاف:

تعتبر نظرية حد الكفاف من أقدم النظريات في تحديد الأجور وقد تعرض لها كل من وليم بيتي وريتشارد كانتيلون وفرنسوا كيني وقد أضاف إليها كل من ريكاردو ومالتوس، ووفقا لنظرية حد الكفاف يعتبر الأجر ثمنا للعمل أو لقوة العمل أي القدرة على العمل ويتوقف هذا الأجر على مستوى الكفاف بالنسبة للعامل بمعنى أنه يغطي فقط كمية السلع الضرورية اللازمة لحفظ حياة العامل وعائلته، ويتحدد ما هو ضروري بالطبع بالعادات ونمط الحياة الذي يعيشه هذا العامل ولهذا يتعين أن يتغير ثمن العمل أي الأجر إذا تغيرت أثمان السلع الضرورية للعامل[2].

يعتبر قانون مالتوس الأساس الذي اعتمدت عليه نظرية حد الكفاف ،فأي انحراف للأجور عن مستوى الكفاف صعودا يؤدي إلى زيادة عدد أفراد الأسرة نتيجة تحسن مستوى

---

[1]- جلال مصطفى الفريشيش: **شرح قانون العمل الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص193.

[2]- زينب حسين عوض الله، مجدي محمود شهاب، أسامة محمد الفولي، أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 498.

معيشتها فيزيد عرض العمل مقارنة بالطلب وتعود الأجور مرة أخرى للانخفاض، أما في الحالة المعاكسة حيث ينخفض مستوى الأجر فإن مستوى المعيشة ينخفض بدوره ويقل عدد أفراد الأسر نتيجة التقليل من الولادات فينخفض عرض العمل مقارنة بالطلب ويرتفع الأجر.

وقد واجهت هذه النظرية العديد من الانتقادات تتمثل أساسا في حصرها لدخل العامل فيما هو ضروري فقط ولم تأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والنفسية التي يمكن أن تحقق إضافات في أجر العامل كما أن الأجر الطبيعي يختلف من بلد لآخر والأجور تختلف من وظيفة لأخرى إلا أن النظرية عممت هذا المستوى على جميع الطبقة العاملة ويضاف إلى ذلك أنه قد ثبت عدم صحة ما قامت عليه النظرية بخصوص أثر تحسن الأوضاع المادية للطبقة العاملة على الإنجاب فقد وجد أن الفقراء هم الأكثر إنجابا بعكس من هم أكثر يسرا حيث يميلون إلى تحديد إنجابهم[1]. كما أنها حصرت أثر التغيرات في الأجور على عدد السكان فقط والذي تظهر نتائجه في المدى الطويل فهي بذلك عجزت عن تفسير التغيرات في الأجل القصير.

2- نظرية رصيد الأجور:

جاء بها كل من جون ستيورت ميل وناسو سينيور حيث يعتبر رأس المال وفقا لهذه النظرية مبلغا من النقود يخصص لدفع أجور العمال قبل أن يتم الإنتاج ويتحقق بيع الناتج ويتحدد الطلب على العمل برأس المال الموجود والمخصص لدفع هذه الأجور ويتحدد مستوى الأجور بقسمة هذا الرصيد على عدد العمال المستعدين للعمل في السوق ويترتب على ذلك أن مستوى الأجور يظل ثابتا مادامت كمية رأس المال التي يخصصها أرباب الأعمال لدفع الأجور منها ثابتة وما دام عدد العمال لم يتغير، ونتيجة لذلك فإنه لا يمكن رفع المستوى العام للأجور كنتيجة لتدخل الدولة القانوني أو كنتيجة لقوة النقابات العمالية[2].

---

[1]- يوسف إلياس، الحد الأدنى للأجور دراسة اقتصادية قانونية، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية، بغداد، 1980، ص 14.

[2]- سوزي عدلي ناشد، زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 50.

تفترض هذه النظرية أن أي زيادة في الأجور لمجموعة من العمال نتيجة ممارسة ضغط جماعي أو بواسطة التشريع تكون على حساب فئات أخرى من العمال لأن هذه الزيادة تساهم في تخفيض رصيد الأجور الذي يعتبر ثابتا وفي هذه الحالة يكون من مصلحة العمال زيادة ثروة أصحاب الأعمال لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أجورهم.

والنقد الأساسي الذي وجه إلى هذه النظرية هو اعتمادها في تفسير ظاهرة اقتصادية على حقائق حسابية (نظرية مالتوس) وهذا ما أضفى عليها طابع السطحية الناجم عن إهمالها عوامل مهمة وأساسية تدخل في تحديد الأجور.

3- نظرية الإنتاجية الحدية:

يعتبر ألفريد مارشال من دعاة هذه النظرية فهو يربط الأجور بالإنتاجية الحدية للعمل حيث تتناسب معها تناسبا طرديا وتنطلق هذه النظرية من فرضية أساسية هي أنه في سوق عمل حرة يكون صاحب العمل في حاجة إلى العمال، الذين بدورهم يحتاجون إلى دخل لإشباع حاجاتهم وتكون بذلك القوة التساومية متساوية لكل من أرباب الأعمال والعمال، وعليه في نطاق المشروعات الفردية يقوم صاحب العمل برفع عدد العمال المستخدمين إلى أن يتحقق التساوي بين الإنتاجية الحدية للعامل مع أجره وفي هذه الحالة ينظم حجم العمالة بحيث يحصل العامل الأقل إنتاجية على أجر يعادل الأجر السائد في السوق أما على مستوى السوق كله فإن مقدار الأجر يتحدد بالنسبة لمجموعة معينة من العمال -يفترض أنها مضطرة للعمل – على أساس العمالة الأقل إنتاجا فإذا ما ارتفعت الأجور عن الإنتاجية الحدية فإن هذا سيدفع صاحب العمل إلى تخفيض عدد العمال ويؤدي ذلك إلى نتيجتين : انخفاض الأجور بسبب البطالة الناشئة عن استبعاد عدد من العمال عن العمل وكذلك ارتفاع الإنتاجية الحدية للعمل ويستمر تخفيض عدد العمال حتى تعود الإنتاجية الحدية للعمل إلى مساواة الأجر[1].

تنتقد هذه النظرية من حيث اعتبارها لوجود منافسة تامة في سوق العمل وهذا لا يتطابق مع الواقع حيث أن الدولة تتدخل في تنظيم سوق العمل كما أن التنظيمات النقابية لها

[1]- يوسف إلياس، مرجع سبق ذكره، ص 10

مقدرة على تحديد الأجور خاصة إذا كان لها قدرة تساوميه كبيرة، ضف إلى ذلك اهتمامها بجانب الطلب وإهمالها لجانب العرض في تحديد الأجور، كما أن وحدات العمل غير متجانسة وإنتاجية العمال متفاوتة، حيث يؤدي تحديد الأجور على أساس إنتاجية العامل الحدي وهو العامل الأقل كفاءة إلى إهمال حقوق العمال الأكثر كفاءة.

4- نظرية العرض والطلب:

ترتكز هذه النظرية في تحديد الأجور على التقاء كل من العرض والطلب على العمل في سوق المنافسة التامة عند نقطة التوازن وتنبثق هذه النظرية من الفكر الكلاسيكي حيث تعتبر قوة العمل سلعة قابلة للبيع والشراء كغيرها من السلع فالعمال ينجذبون إلى الأجور العالية في الصناعات والمهن والمناطق حيث يطلبون أكثر وسيؤدي هذا إلى تحسين توزيع القوى البشرية وتتحقق مصالح الاقتصاد القومي وفي الأحوال التي تسود فيها المنافسة سيحقق تأثير العرض والطلب بالنسبة للأجور حركية العمل وإن عرفت تنقلات العمال بعض العواقب نتيجة أزمة السكن في الأماكن التي يطلب فيها العمال والحاجة إلى الاحتفاظ بالعمال المهرة للوظائف الجديدة[1].

يتوقف عرض العمل على عدة اعتبارات نذكر منها حجم السكان والذي تربطه علاقة طردية مع عرض العمل بالإضافة إلى الحالة الصحية للعمال والسن الأدنى للعمل المحدد قانونيا والذي تربطه علاقة عكسية مع عرض العمل الذي يقل كلما ارتفع السن الأدنى للعمل والعكس صحيح.

أما الطلب على العمل فيتحدد أساسا بالطلب على السلع المنتجة وفقا لعلاقة طردية، فكلما زاد الطلب على السلعة زاد الطلب على العمال الذين يساهمون في إنتاجها وكلما انخفض الطلب على السلعة انخفض الطلب على العمال، يعاب على هذه النظرية إهمالها لدور الدولة والتنظيمات النقابية في تحديد الأجور.

[1]- مكتب العمل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 10

5- نظرية المساومة الجماعية:

انتشر أسلوب التفاوض من خلال المساومة الجماعية في بريطانيا حيث بدأ التدخل المباشر للدولة في تحديد الأجور بصدور the trade boards act (المجالس التجارية) سنة 1909 وصدر خلال سنة 1959 قانون آخر ينظم تحديد الأجور عرف باسم the wages councils act (مجالس الأجور) وقد قام التدخل المباشر للدولة في تحديد الأجور في بريطانيا على نظام إنشاء هيئات خاصة تتولى تحديد الأجور الدنيا للعمال في المهن والصناعات المختلفة وكانت بذلك رائدة هذه التجربة التي اقتبستها بلدان عديدة فيما بعد[1].

أخذت النقابات العمالية حيزا هاما في النظرية الاقتصادية وتنامى دورها في تحديد أجور العمال في الثلاثينات من القرن الماضي حيث ساد الاعتقاد ولفترة طويلة بعدم جدوى المساومة الجماعية في رفع الأجور وتحسين المستوى المعيشي واتضح هذا المفهوم من خلال إهمال النظريات التي عرضناها سابقا لأهمية النقابات العمالية.

مما سبق ذكره نستنتج أن نظرية الكفاف اهتمت بجانب العرض في تحديد الأجر وأهملت جانب الطلب والملاحظ أن ارتفاع في الطلب على العمل لم يؤثر على مستوى الأجر في الأجل الطويل، في حين أن نظرية رصيد الأجور فتفترض أن أي ارتفاع في الأجور يكون محصلة لزيادة رصيد الأجور أو انخفاض عدد العمال فطالما أن النقابات العمالية لا تمتلك السيطرة على زيادة أو نقصان حجم السكان ونظريتا لثبات رصيد الأجور لذا فإن النقابات العمالية لا تستطيع رفع الأجور في صناعة ما إلا على حساب خفض الأجور في صناعة أخرى. كما أن نظرية الإنتاجية الحدية تفترض أن مساهمة النقابات العمالية والمساومة الجماعية في رفع الأجور ينجر عنها حدوث بطالة فوفقا لهذه النظرية يعبر منحنى الإنتاجية الحدية عن الطلب على العمل.

[1]- مكتب العمل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 10

المبحث الرابع: سياسة الأجور في الجزائر.

عرفت سياسة الأجور في الجزائر تطورات عدة يمكن إيجازها في المراحل التالية تبعا للسياسة الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة في تحديدها وتمثلت هذه المراحل فيما يلي:

1-نظام الأجور الموروث:

تميزت هذه الفترة بغياب شبه تام للسلطات العمومية، حيث تحددت الأجور وفقا لهذا النظام داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية، ولم يكن للسلطات العمومية دور في تحديد الأجور باستثناء تدخلها في تحديد الحد الأدنى للأجر وكان الهدف من أول تدخل لها إلغاء المناطق الثلاثة للأجور الدنيا التي وضعها المستعمر والتي تم تأسيسها مع بداية سنة 1950 من خلال توحيد وتعميم الأجر الأعلى السائد في المنطقة **1** وهذا لتكريس وحدة الجزائر الإقليمية ومحاولة منها لإلغاء التمايز الجهوي، وتم ذلك خلال سنة 1970، متبوعا بإعادة التقدير سنة 1972 حيث تم رفع الأجر الأدنى الساعي بـــ27% و20% على التوالي، وتعتبر هذه الزيادة زيادة كبيرة إلا أنه كان هناك عدة ملاحظات منها قيام بعض المؤسسات برفع الأجور الدنيا لعمالها بحيث أن رفع الأجر الأدنى المضمون لم يكن له أثر كبير على الكتلة الأجرية، بالإضافة إلى أنه لم يتم تطبيق هذا الإجراء من قبل بعض المؤسسات الخاصة والعامة على حد سواء، ولم يكن للدولة السلطة على إجبار هذه المؤسسات على تطبيقه.

وعلى هذا الأساس فإن المؤسسات خلال هذه الفترة تميزت بتعدد الإجراءات المتعلقة بتحديد مستويات الأجور، وبأخذ بعين الاعتبار حالة الاقتصاد الوطني وصعوبات الدفع التي واجهتها المؤسسات فإن الأجور المدفوعة كانت تتوافق وتنسجم مع الإمكانيات المالية التي تتوفر عليها المؤسسات آنذاك[1].

---

[1]- Abderrahmane Lellou, procédures formelles et pratiques réelles dans la détermination des salaires, cahier du cread n34, Alger,2ème trimestre1993 , p 65.

وفي سنة 1970 بدأت السلطات العمومية في إصلاح النظام البنكي وجعله تحت رقابتها وبهذا قررت إجراء دراسة معمقة لمشكلة الأجور نتيجة الانحرافات المتزايدة بين أجور إطارات الوظيف العمومي وإطارات المؤسسات الاقتصادية والذي انعكس أثره على طرق توظيف الكفاءات بالإدارات وكذا سلك التعليم، حيث عملت على محاولة التقليل من هذه الفوارق السلبية بغية إلغاء بعض الامتيازات الممنوحة للإداريين وأساتذة التعليم حيث تعرضت أجور الفئة الأخيرة إلى التخفيض بأكثر من 60% مع تحديد سقف أعلى للأجور لا يمكن تجاوزه قدر بحوالي 2000دج، ومع ذلك بقيت الأجور شديدة التفاوت بين مختلف القطاعات كما يبينه الجدول التالي[1]:

الجدول رقم 01: تفاوت الأجور بين مختلف القطاعات

القطاع/المنطقة	ZI		ZII		ZIII	
الحد الأدنى والأعلى	Min	Max	Min	Max	Min	Max
صناعة الاستخراج	1239.0	1643.33	1100.0	1413.5	1442.66	1887.66
الصناعة	1090.0	2338.0	901.0	1794.0	1383.3	1641.6
بناء وأشغال عمومية	2054.0	2673.3	1197.6	1347.6	1200.0	2050.0
قطاع مصرفي وتجاري	1198.0	1567.0	1292.0	1428.6	1784.0	2000.0
النقل والمواصلات	1337.6	1758.3	3267.0	3308.0	1033.3	1633.3

المصدر: مولود حشمان، مرجع سبق ذكره، ص 154.

قامت الدولة باتخاذ إجراءين مهمين مع نهاية **1970** للتخفيف من التباينات في أجور العمال ،يتمثل الإجراء الأول في إجبار المؤسسات على التعاقد مع العمال لتحديد الأجور في إطار الاتفاقيات الجماعية لتمكينها من إعداد شبكة أجور متجانسة من خلال تقسيم وترتيب مناصب الشغل. أما الإجراء الثاني فيتمثل في تحويل سلطة تحديد الأجور إلى الدولة وهو ما نوضحه خلال المرحلة الثانية.

[1]– مولود حشمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 153–154.

وعموما خلال الفترة **1963 – 1973** تبين أن أي ارتفاع في حصة الأجور خلال السنة**t** لتابع لنمو الناتج خلال السنة **t-1** أي أن أي تعديل للأجور مرتبط بنمو الناتج الداخلي الخام حيث شكلت نسبة الأجور من الناتج الداخلي الخام **40%** في المتوسط.

2- تدخل الدولة في تحديد الأجور 1974-1984 (النظام المركزي):

عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة تدخل الدولة في تحديد سياسات الاستثمار، الإنتاج وكذا الأسعار حيث شهد الاقتصاد ارتفاع في القوة العاملة (نتيجة النمو المتزايد للسكان) مقارنة مع الطلب على العمل من قبل المؤسسات وسعي الحكومة إلى توفير مناصب شغل لكل فرد قادر على العمل دون مراعاة الزيادة في الإنتاجية، ضف إلى ذلك ندرة اليد العاملة المؤهلة كل هذه الظروف أثرت على تحديد الأجور وتطورها.

بدأ العمل بهذا النظام منذ سنة 1974 حيث جاء في قانون المالية في المرسوم التشريعي 73-64 الصادر بتاريخ 1973/12/28 والذي مهد لتدخل الدولة في تحديد الأجور، حيث جاء في البند 28 منه أن الأجور والمرتبات الموزعة في المؤسسات الوطنية وبمختلف أشكالها تجمد عند مستوياتها الحالية، كما أنه وبعد أول جانفي 1974 لا يتم صرف الأجور إلا بمرسوم[1].

هذه المحاولات التي قامت بها السلطات العمومية كانت تهدف من ورائها إلى تضييق وحصر الزيادة في أجور المؤسسات العمومية من خلال إعطاء دور أكبر للدولة بعدما كانت تمتلك وسيلة وحيدة للتدخل والمتمثلة في الأجر الأدنى حيث تمثلت أهم أهدافها في هذه المرحلة في تحسين القدرة الشرائية للفئات ذات الأجور الدنيا من خلال تحديد جميع مستويات الأجور في المؤسسات العمومية ،و بشكل عام تميزت تدخلات الدولة بانتهاج سياستين هما:

1-سياسة الأجور الدنيا والتي عرفت إعادة تقويم متكررة

2- سياسة تعديل تسلسل الأجور من أجل التقليل من ارتفاعها

[1]- حشمان مولود، مرجع سبق ذكره، ص 158.

وما يمكن ملاحظته خلال هذه الفترة ألن كتلة الأجور الموزعة سواءا من المؤسسات الخاصة أو العامة لم ترتبط بالقدرة الإنتاجية لها أي أنها كانت مستقلة عن الإنتاج حيث ارتبطت بمتغيرات خارجية محددة من قبل الدولة خاصة إذا علمنا أن البنوك كانت ملزمة بصرف أجور العمال مهما كانت الوضعية الاقتصادية والمالية للمؤسسة.

إلا أن هذه المرحلة عرفت اختلالا في توزيع الأجور وهذا بسبب التباين في الأجور بين المؤسسات والإدارات العمومية وبين القطاع الصناعي والزراعي، وحتى بين عمال المؤسسة نفسها، ويرجع هذا التباين في الأجور نتيجة قدرات الدفع المتباينة لهذه المؤسسات الناجمة عن احتكار بعض المؤسسات للتجارة الخارجية وبعض المنتجات ذات المردودية مما أثر على وضعيتها المالية ولجوئها إلى الخزينة العمومية لتمويل مباشرة ميزانياتها.

3- القانون الأساسي العام للعامل ودوره في تحديد الأجور 1985-1990:

يعتبر القانون العام للعامل امتدادا طبيعيا لتحديد الأجور وفقا للتسيير المركزي حيث كان الهدف منه وضع الأسس والقواعد العامة التي يقوم عليها عالم الشغل وقد أدخل على ميكانيزمات الأجور تغيرا جذريا إذ أنه وضع حدا للفوضى التي كانت سائدة في الأجور بين القطاعات، كما أنه خول للحكومة صلاحية تحديد الأجور وما يتبع ذلك من تعويضات وهذا ما نصت عليه المادة 127 من القانون 78-12[1] ومفادها: أن تحديد الأجور الذي يجب أن يكون مرتبطا بأهداف المخطط من صلاحيات الحكومة ولا يمكن أن يؤول لفائدة المؤسسات المستخدمة[2].

حيث تم اعتماد هذا النظام ابتداءا من سنة 1985، ما نتج عنه ارتفاع الكتلة الأجرية في القطاع العام في الفترة 1985-1986 بقيمة 13 مليار دينار وتعتبر هذه زيادة

[1]- عليوان عبد الغني، محددات الأجر في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، جوان 2007، ص 130.

[2]- قانون رقم 78-12 مؤرخ في أول رمضان عام 1398 الموافق لـــ5 أوت 1978.

معتبرة وهامة، فزيادة الكتلة الأجرية لم تكن ناجمة عن ارتفاع في الإنتاج وإنما قامت الدولة بدفع هذه الزيادات بإصدار النقود دون مقابل مادي على اعتبار أن أغلب المؤسسات كانت تعاني من عجز في ميزانيتها يتم تمويله باللجوء إلى الخزينة العمومية أي عن طريق التمويل التضخمي، فهذا القانون لم يكن متبوعا بزيادة حقيقية في النمو الاقتصادي[1].

يتكون الأجر في النظام الجديد من الأجر الأساسي ونظام التعويضات والعلاوات والهدف من هذا الترتيب هو وضع طرق موحدة لترتيب مناصب العمل، مما يسمح بوضع شبكة وطنية للأجور ثابتة صالحة للتطبيق في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني أي توحيد شروط تحديد الأجر بين قطاع الصناعة والزراعة وبين القطاع الاقتصادي والإدارات العمومية.

رغم ما حققه القانون من إيجابيات من خلال تخفيض الفوارق بين أجور العمال إلا أنه سمح من جهة أخرى بحركة متتالية للأجور والأسعار والتي كان لها أثر سلبي على أجور العمال من خلال تخفيض القدرة الشرائية لأجورهم النقدية.

وعموما يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري عرف في بداية الثمانينات نموا في الوفرة المالية الخارجية نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية والتي كان لها أثر هام في إخفاء الاختلال الهيكلي في العرض والطلب الإجماليين، ومع نهاية هذه العشرية عرفت أسعار البترول انخفاضا ملحوظا الأمر الذي انعكس سلبا على إيرادات الخزينة والحصة النسبية للجباية النفطية فيها مما دفع الدولة إلى تغيير السياسة الاقتصادية المنتهجة من التسيير المركزي إلى اقتصاد السوق.

[1]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع سبق ذكره، ص 12–13.

3- مرحلة اقتصاد السوق:

تميزت هذه الفترة بتقليص دور الدولة في التسيير الإداري لعلاقات العمل والذي حل محله لامركزية القرار واعتماد مبدأ التفاوض الجماعي والتشاور الاجتماعي في تحديد الأجور بالإضافة إلى إعطاء حركية أكبر لعلاقات العمل وذلك في المواد (55 و56 و57)[1].

إن الانتقال إلى اقتصاد السوق وتحديد دور الدولة بالتركيز على وظائف الرقابة والتحكيم وتحديد النظام الاجتماعي العمومي وتطبيق توصيات صندوق النقد الدولي من خلال رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية وتخفيض قيمة العملة المحلية وتحرير التجارة الخارجية أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية حيث ساهم تراجع دور الدولة في استفادة الشركاء الاجتماعيين من فضاءات واسعة في نمط تنظيم العلاقات المهنية داخل المؤسسات من خلال سن القوانين الداخلية الخاصة عن طريق التفاوض الجماعي وتكون المفاوضات ثنائية (الاتحاد العام للعمال الجزائريين والحكومة، أرباب العمل والحكومة) أو ثلاثية[2].

وقد عملت الثلاثية على معالجة المسائل المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمداخيل وتحسين القدرة الشرائية للعمال من خلال رفع الأجور كما تم خلال هذه المرحلة رفع أجور الموظفين في المؤسسات والإدارات العمومية على مرحلتين (شهر سبتمبر وديسمبر 1994) وفي القطاع الاقتصادي العام والخاص أيضا خلال مرحلتين ابتداءا من (شهر جانفي وجويلية 1995) بنسبة 20%، نفس النسبة استفاد منها عمال الوظيف العمومي حيث تم رفع مرتباتهم بنسبة 10% ابتداءا من ماي 1997 ثم تلتها زيادة ثانية إبتداءا من أول جانفي 1998 بنسبة 5%، والنسبة المتبقية (5%) ابتداءا من سبتمبر 1998.[3]

---

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،**تقرير حول نظام علاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي**، الدورة العامة العاشرة، الجزائر، أفريل 1998، ص 17.

[2]- مولود حشمان، مرجع سبق ذكره، ص170

[3]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،**تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي** ،المرجع السابق، ص 121.

إن هذه الاتفاقيات لم تمنع المطالبة بالزيادة في الأجور على مستوى المؤسسة وتعتبر النقابات العمالية أن مستوى الزيادات الذي حددته الثلاثية يبقى غير كاف بالنظر إلى القدرة الشرائية المنهارة، حيث ساهمت الزيادات المتتالية للأجور في رفع المستوى العام لأسعار الاستهلاك وأسعار المواد الغذائية بشكل خاص منذ بداية فترة إعادة الجدولة.

إن ارتفاع الأجور الناجم عن ضغط النقابات كان لها أثرا بارزا في رفع مستوى التضخم حيث بلغ سنة 1995 29.04 وانخفض إلى 18.7 سنة 1996، وإبتداءا من هذه السنة عرفت الأسعار زيادة بطيئة نتيجة تقلص الطلب على السلع والخدمات والتي تعود بدورها إلى انخفاض القدرة الشرائية لأن الزيادة في الأجور صاحبها ارتفاع أكبر في الأسعار مما انعكس سلبا على الأجور الحقيقية.

وما استنتجناه مما سبق عرضه حول تطور سياسة الأجور في الجزائر يمكـــن القـــول أن التطور المحدود للأجور يعكس ضعف ديناميكية الشغل في الجزائر وغيـــاب اســـتراتيجية واضحة للحفاظ على القدرة الشرائية للعمال من خلال الحد من الارتفاعات المتتالية للأجـــور والأسعار

الفصل الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي لظاهرة التضخم

تمهيد:

يعتبر التضخم إحدى المشكلات الاقتصادية التي تعانيها الاقتصاديات المتقدمة والنامية، وتتجسد هذه المشكلات في تضخم أو ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة لأسباب عديدة كزيادة النقد المتداول والزيادة في الدخول...إلخ، كما يظهر على عدة أشكال متعددة ومتنوعة، تحددها معايير كتحكم الدولة في جهاز الأثمان وغير ذلك.

لذا سنحاول في هذا المبحث أن نتطرق مفهوم التضخم وأنواعه حسب عدة معايير وتفسيره وفق النظريات الاقتصادية والنقدية وكل الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يحدثها التضخم، وأخيرا نبرز علاقة سياسة الأجور بالتضخم.

المبحث الأول: مفهوم التضخم

يعرف التضخم بأنه: "حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض"[1]، كما أن الزيادة في كمية النقود، والزيادة في تيار الإنفاق النقدي، يؤدي بالنظام الاقتصادي إلى حالة التضخم، وهذا ما يعوض انخفاض سرعة تداول النقود عن الزيادة في كمية النقود، بحيث يبقى الحجم الكلي لتيار الإنفاق النقدي على حاله، إلا أنه قد تصاحب الزيادة في الإنفاق النقدي زيادة متناسبة في عرض السلع والخدمات بحيث لا تؤدي هذه الزيادة إلى التضخم، وإنما تتوفر للتضخم النقدي أسباب الوجود إذا لم تصادف الزيادة في تيار الإنفاق النقدي زيادة مقابلة في العرض الكلي للسلع والخدمات.

ويعرف التضخم أنه: "ارتفاع غير متوقع في الأسعار، كما يتولد عن زيادة حجم تيار الإنفاق النقدي، بنسبة أكبر من الزيادة في عرض السلع والخدمات"[2].

ويعرف أيضا بأنه: "إصدار النقود الاعتبارية بصفة مطلقة دون النظر إلى عوامل أخرى، كوجود تغطية لهذه النقود الصادرة"[3].

الملاحظ أن تعاريف التضخم تمحور بعضها حول الجانب النقدي للتضخم فقاموا بتعريفه من خلال أسبابه والبعض الآخر تمحور حول الجانب السعري للظاهرة فأتوا بتعريف من خلال آثار الظاهرة.

كما عرفه البعض بأنه "زيادة في كمية العملة القابلة للتداول"، وكذلك بأنه "هبوط في القوة الشرائية للنقود ومطالبة العمال بأجور تزيد على النمو في الإنتاجية"[4].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التضخم يعني الارتفاع المستمر في المس توى العام للأسعار لفترة طويلة من الزمن نتيجة عدة عوامل قد تكون نقدية أو هيكلية أو غير ذلك.

---

[1]– حسين بن سالم جابر الزبيدي، "التضخم والكساد"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص 32.

[2]– محمد زكي الشافعي، "مقدمة في النقود والبنوك"، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 1990، ص 91.

[3]– غازي حسين عناية "التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص09.

[4]– ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دون سنة نشر، ص388 ، 389.

المبحث الثاني: أسباب التضخم.

ينشأ التضخم بفعل عوامل مختلفة من أبرز هذه الأسباب:

1- تضخم ناشئ عن التكاليف: ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو غير الصناعية، كمساهمة إدارات الشركات في دفع رواتب وأجور منسوبيها من العاملين ولا سيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور.

2- تضخم ناشئ عن الطلب: ينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار[1].

3- تضخم حاصل من تغيرات كلية: في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد أو تغيرات في الطلب النقدي حتى لو كان الطلب مفرطا أو لم يكن هنالك تركز اقتصادي إذ أن الأسعار تكون قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض رغم انخفاض الطلب.

4- تضخم ناتج عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول أخرى: تمارس من قبل قوى خارجية، كما حصل للعراق وكوبا من قبل أمريكا ونتيجة لذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة[2].

5-زيادة الفوائد النقدية: ورجح بعض الباحثين مؤخرا أن الزيادة في قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الإنتاجية أو الحقيقية من أحد أكبر أسباب التضخم كما بين ذلك جوهان فيليب تيمان في كتابه كارثة الفوائد. وهذا ليس غريبا فالاقتصادي كينز عبر عن ذلك بقوله في كتابه ثورة الأمم (يزداد الازدهار الاقتصادي في الدولة كلما اقتربت قيمة الفائدة من الصفر).

---

[1]- أحمد الأشقر أحمد، وأحمد رفيق التحليل الاقتصادي الكلي جامعة قاريونس، ص 144-195

[2]- www.iraqism.com/vb/showthread

6- تضخم ناشئ عن الحروب: حيث أنها تحرق الأخضر واليابس، وحيث أنها تزج بأعداد كبيرة من المنتجين في الحرب فينقص المحصول، بينما يبقى النقد كما كان وهذا ما يؤدي في النتيجة إلى زيادة الأسعار وبالتالي إلى التضخم[1].

7- حوادث القحط وأعوام المجاعة: سواء كانت سببه قلة الأمطار أو وقوع الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والعواصف التي تسبب نقصا في المحاصيل وبالتالي زيادة الأسعار.

8- الإكثار من الموظفين: فزيادة الموظفين في الدولة تؤدي إلى أمرين:

أولا: زيادة مصروفات الدولة.

الثاني: جذب عدد كبير من حقول الإنتاج إلى ميدان التوظيف، وفي كلتا الصورتين تقل الموارد وترتفع الأسعار.

9-إسراف الدولة في استهلاك الحاجيات غير الضرورية.

10-التعرض إلى النهب عندما تتعرض دولة ضعيفة إلى نهب دولة قوية وذلك تحت ستار القانون، أو باستخدام القوة.

1- انتقال ظاهرة التضخم من بلد إلى آخر. فإن التضخم يشبه المرض المسري الذي ينتقل من المريض إلى السليم[2].

المبحث الثالث: أنواع التضخم.

تتعدد أنواع التضخم بتعدد المفاهيم الخاصة بالتضخم، هناك أنواع عديدة من التضخم ترتبط بجملة من المتغيرات الاقتصادية في أسوق السلع والخدمات وفي أسواق عوامل الإنتاج للتصنيف التضخم وسرد أنواعه يقتضي وجود أسس ومتغيرات وللتضخم عدة أنواع نذكر منها ما يلي:

---

[1]- كامل بكري، وإيمان محمد محمد زكي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995م، ص 218

[2]- خالد عبد الرحمن، المصادر الداخلية والخارجية للتضخم مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، 1999، ص 125.

1- التضخم الجامح:

يشير التضخم الجامح إلى حدوث ارتفاع شديد جدا في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية قصيرة، ويحدث هذا النوع من التضخم عادة في أعقاب الحروب أو الأزمات الشديدة حيث تنهار قيمة النقد في الدولة، وتفقد ثقة الأفراد فيها والتخلي عن التعامل بها، واللجوء إلى عملية المقايضة في التبادل وتضطر الدولة عادة في مثل هذا النوع من التضخم إلى إلغاء العملة المتداولة وطرح عملة جديدة بالتعامل تكتسب ثقة الأفراد من خلال موازنة المعروض منها مع مستوى النشاط الاقتصادي[1].

2- التضخم الزاحف: وهو ارتفاع بطيء في المستوى العام للأسعار، ولكن يستمر لفترة زمنية طويلة ويترتب عليه انخفاض مستمر في قيمة العملة .

3- التضخم المستورد: أكثر ما يظهر هذا النوع في اقتصاديات الدول النامية التي تكون أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، ويعود سبب بروز هذا النوع إلى الارتفاع الحاد والمستمر في أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج، ويتميز هذا النوع بصعوبة السيطرة عليه لأنه تضخم مستوردا.[2]

4- التضخم المكبوت: وهو التضخم الذي يمثل حالة تمنع فيها الأسعار من الارتفاع عن طريق سياسات تمثل بوضع ضوابط وقيود تحد من الإنفاق الكلي وتحول دون ارتفاع الأسعار على أن ذلك لا يمنع الجمهور من تجميع موجودات نقدية سائلة كبيرة يمكن تحويلها إلى قوة شرائية فعالة في وقت لاحق.[3]

---

[1]- إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 249

[2]- السيد محمد احمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008، ص 289

[3]- بكري أحلام، أثر التوسع في الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، المسيلة، 2018-2019، ص 19.

5- التضخم المتقلب: يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع حاد في الأسعار ولفترة معينة، وقد يدفع ذلك السلطات الحكومية والنقدية للتدخل من اجل الحد من ذلك الارتفاع لفترة تالية، ثم تعود الأسعار للارتفاع من جديد بحرية وبمعدلات عالية لفترة لاحقة وهكذا[1].

الشكل رقم 01: يوضح مختلف أنواع التضخم:

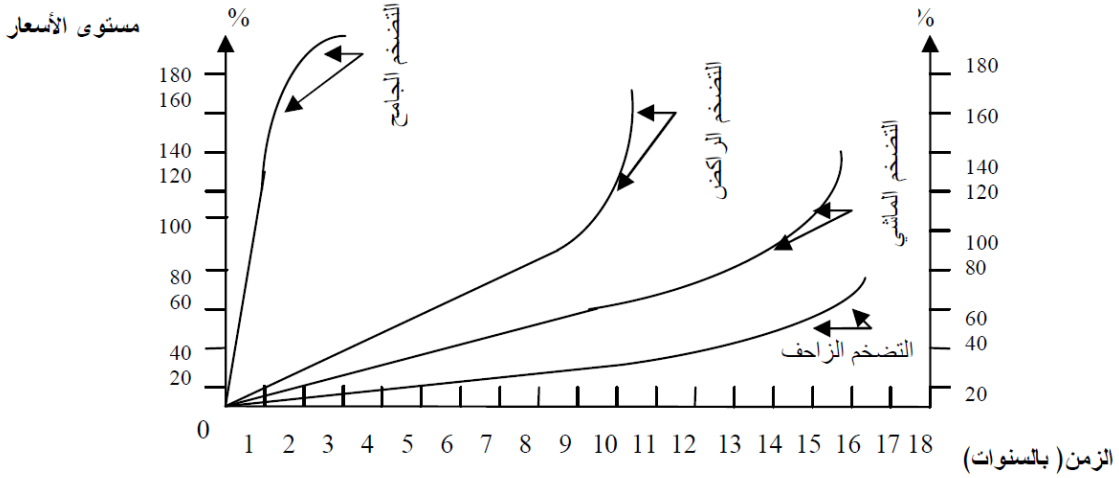

المصدر: ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة مصر، 2002، ص 2

المبحث الرابع: النظريات الاقتصادية والنقدية المفسرة لظاهرة التضخم.

أولا: التضخم في النظرية الكمية للنقود:

يحدث التضخم بموجب هذه النظرية نتيجة لزيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومي الحقيقي، واستنادا إلى الفروض التي قامت عليها النظرية الكمية للنقود لعل أهمها ثبات الإنتاج إلى جانب أن المستوى العام للأسعار تابع سلبي للكمية (V) وسرعة التداول النقدي (y) أو العرض الكلي أي يتغير بتغيرها، وعليه فان زيادة كمية النقود تؤدي حتما إلى ارتفاع (M) المعروضة من النقود مستوى الأسعار، أما في الفترة الطويلة فان الناتج القومي يزداد وبذلك فإذا ما زادت كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومي فان هذا سيؤدي التي ارتفاع المستوى العام للأسعار، وعليه فان تحقيق الاستقرار في مستوى

[1]- إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، ط 1، دار وائل للنشر، 2004، ص 17

الأسعار يقتضي تثبيت كمية النقود في الفترة القصيرة وزيادتها بنفس معدل نمو الناتج القومي في الفترة الطويلة، أما معالجة التضخم فتكمن في تخفيض كمية النقود[1].

ثانيا: التضخم في النظرية الكينزية:

وفقا لتحليل كينز فإن زيادة الطلب على الاستثمار والاستهلاك(زيادة الطلب الكلي) تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي بفعل المضاعف ويصاحب ذلك زيادة الإدخار والاستهلاك ثم يتحقق التوازن عندما يتساوى الاستثمار مع الادخار، وهذا طبعا بافتراض وجود طاقات إنتاجية معطلة، وهذا التحليل يفترض بأن ارتفاع الأسعار الذي يرافق ارتفاع مستوى الناتج القومي باتجاه مستوى التوظيف الكامل لا يعد تضخما في جميع الحالات، لأنه يعبر عن آلية جهاز الثمن في الاقتصاد الرأسمالي، لكن ما أن يصل الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل حتى يتغير، نظرا لثبات الناتج القومي الحقيقي كما أن استمرار فائض الطلب بعد وصول الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل يعني استمرار الارتفاع في مستوى الأسعار، ويتحدد معدل ارتفاع مستوى الأسعار هذا بحجم فائض الطلب[2].

كذلك حسب التحليل الكينزي، فالأجور هي التي تحدد مجالات استعمال الكتلة النقدية في النشاطات الاقتصادية أو في الاكتناز، حيث يرى كينز أن عندما لا يكون الاكتناز فيعني ذلك أن هناك حالة التشغيل الكامل، وإذا لم يحقق هذا الأخير يصبح الهدف من إصدار النقد هو استعمال الموارد غير المستعملة في التداول دون حدوث تغيرات على مستوى الأسعار، فالعرض يرتفع مع زيادة الدخل، أما في الحالة العكسية عندما يتحقق التشغيل الكامل تتحقق معه النظرية، حيث تصبح وحدة الأجر مرنة مع كل تغير في الإنتاج وتنخفض المردودية، فيصبح الإصدار النقد ي يرفع من وحدة الأجر والطلب النقدي، أما السعر فيتغير نسبيا مع الكمية النقدية[3].

---

[1]– أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2007 ، ص60

[2]– حمادي خديجة، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة 1970–2005، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية،2008–2009، ص 20.

[3]– المرجع نفسه، ص 21.

ثالثا: نظرية التضخم الهيكلي

وهو أحدث تفسير للتضخم خاصة في البلدان النامية التي تسعى إلى تحديث وتنمية اقتصاداتها وهو تفسير يذهب إلى أن التضخم ينجم عن تغيرات داخلية في تركيب الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد حتى ولو لم يكن الطلب الكلي نفسه مفرطا أو لم يكن هناك تركز اقتصادي، ويرتكز هذا التفسير أيضا إلى وجود قطاعات اقتصادية تكون فيها الأجور والأسعار مرنة ارتفاعا وغير مرنة انخفاضا إذا ما انخفض الطلب الكلي في الاقتصاد، وأما تغير تركيب الطلب فهو أمر طبيعي وضروري في اقتصاد ديناميكي لابدا أن ينتج عنه تغير مستمر في أذواق المستهلكين ورغباتهم، وهو أمر يتطلب تغيرا مستمرا في عملية توزيع الموارد الإنتاجية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ويتطلب ذلك مرونة في عرض هذه الموارد وقابلية تامة نسبيا على الحركة قطاعيا وجغرافيا ومرونة في الأجور والأسعار وهي شروط يصعب تحققها في الاقتصاد الحديث عموما وفي الاقتصاديات النامية على وجه الخصوص، وذلك لأن هذه الاقتصاديات في حاجة إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية التي لا تعطي مردودها في زيادة الإنتاج إلا بعد فترة من الزمن، بينما يؤدي استمرار زيادة الإنفاق الاستثماري إلى ارتفاع المدخولات النقدية وبالتالي ارتفاع الطلب الاستهلاكي بمعدلات عالية لا تتناسب مع زيادة الطاقات الإنتاجية وهذا مما يؤدي إلى بقاء الأسعار مرتفعة حتى في حالة جود بطالة عالية، فإذا حدث أي ارتفاع في الطلب الكلي في قطاع معين انعكس على باقي القطاعات وترتفع الأسعار من قطاع إلى آخر، مثلما ي حصل ما بعد الحروب عندما يرتفع الطلب في القطاع الاستهلاكي يكون القطاع الإنتاج ي في مرحلة انتقال من إنتاج عسكري إلى مدني وهي تغيرات هيكلية لابد منها[1].

[1]– عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، الأردن، 2004، ص459.

المبحث الخامس: آثار التضخم وإجراءات الحد منه.

أولا: آثار التضخم.

نرى من خلال هذه النبذة القصيرة عن التضخم وأشكاله أن من أكبر آثار فقد النقود لأهم وظائفها، وهي كونها مقياسا للقيمة ومخزنا لها، فكلما ارتفعت الأسعار تدهورت قيمة النقود متسببة بذلك في اضطراب المعاملات بين الدائنين والمدينين، وبين البائعين والمشترين، وبين المنتجين والمستهلكين فتشيع الفوضى داخل الاقتصاد فيلجأ الناس إلى بديل عملتهم المحلية.

للتضخم أيضا آثار اجتماعية لأنه يعيد توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع بطريقة غير عادلة، فالمتضررون منه هم بالدرجة الأولى أصحاب الأجور الثابتة والمحدودة الذين تتدهور دخولهم لكونها ثابتة في أغلب الأحيان وتغيرها يحدث ببطء شديد وبنسبة أقل من نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار.

كما أن المدخرين لأصول مالية كالودائع طويلة المدى بالبنوك كثيرا ما يتعرضون جراء التضخم لخسائر كبيرة بسبب التآكل في القيمة الحقيقية. بينما تغطي المدخرات في الأراضي والعقارات والمعادن الثمينة بالفائدة.

ومن آثار التضخم على الاقتصاد تدهور قيمة العملة في السوق واختلال ميزان المدفوعات حيث تتعرض الصناعة المحلية إلى منافسة شديدة بسبب المنتجات المستوردة. فينجم عن ذلك تعطيل للطاقات وزيادة في البطالة وانخفاض في مستوى المعيشة، وهذا السياق تجدر الإشارة إلى ما حدث تقلص الفائض في ميزانها التجاري لما ارتفعت فيها الأسعار بمعدل أسرع منه والتي كانت نسبة الإنتاجية فيها على أقل مستوى، ونتج عن ذلك العجز الذي عرفته في ميزان العمليات التجارية[1].

[1]– صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية الطبعة الثانية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983م، ص 424

ثانيا: إجراءات الحد من ظاهرة التضخم.

يمكن الحد من التضخم ولا سيما في الدول المتقدمة بتنفيذ إجراءات السياسة المالية والنقدية.

1-السياسة الاقتصادية:

-تضع وزارة المالية للدولة وبموجبها تتحدد مصادر الإيرادات واستخداماتها والفائض في الموازنة يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتاحة، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى خفض معدل التضخم.

- تتبع وزارة المالية الدين العام إلى الجمهور وبالتالي تسحب النقد المتوفر في السوق ليحد ذلك.

- زيادة الضرائب على السلع الكمالية التي تداولها القلة من السكان من أصحاب الدخول المرتفعة.

- خفض الإنفاق الحكومي، يعد الإنفاق الحكومي أحد الأسباب المؤدية زيادة المتداول من النقد في السوق، وبالتالي فإن الحد من الإنفاق وتقليصه سيؤدي إلى خفض النقد المتداول.

2- السياسة النقدية:

-زيادة سعر إعادة الخصم. ومن النشاطات الاعتيادية التي تقوم المصارف التجارية بها: خصم الأوراق التجارية للأفراد وفي حالات أخرى تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الائتمانية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق ويعد هذا الإجراء واحدا من الإجراءات لمكافحة التضخم.

- دخول المصارف (البنوك المركزية) إلى الأسواق بائعة للأوراق المالية وذلك من أجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق أو ما يسمى بدخول السوق المفتوحة

– زيادة نسبة الاحتياط القانوني. تحتفظ المصارف التجارية بجزء من الودائع لدى البنوك المركزية وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفضت القدرة الائتمانية لدى المصارف.[1]

علاقة الأجور بالتضخم:

تطرقت نظرية التضخم الناجم عن دفع التكاليف إلى دور الأجور في إحداث التضخم حيث أجريت في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية العديد من الدراسات حول ارتفاع معدلات الأجور وأثرها على تكاليف الإنتاج ومن ثم مستويات الأسعار.

يتضح من خلال الشكل الموالي أن الناتج والأسعار في وضع توازني عند المستوى (1) الذي يتقاطع فيه منحنى الطلب الكلي AD_1 مع منحنى العرض الكلي AS_1.

فإذا قرر العمال رفع أجورهم النقدية للحفاظ على قدرتهم الشرائية للتعايش مع معدل التضخم الذي يتوقعون حدوثه مستقبلا عندئذ ينتقل منحنى العرض الكلي إلى AS_2 الأعلى عند هذا الوضع يحدث انخفاض في الناتج وارتفاع في المستوى العام للأسعار، فإذا كان هدف الحكومة تحقيق مستوى عال من التوظيف فإنها تقوم بدفع الطلب الكلي بغية العودة إلى الوضع التوازني الأول –الناتج الطبيعي– وترتفع الأسعار مرة أخرى مما يشجع العمال مرة ثانية للمطالبة برفع الأجور والنتيجة هي انتقال منحنى العرض الكلي مرة أخرى إلى الأعلى وحدوث بطالة فإذا استمرت الحكومة في انتهاج نفس السياسة السابقة فإن الأسعار ستستمر في الارتفاع وتصاحبها ارتفاعات مستمرة في الأجور وتنشأ حلقة أجر -سعر، أو ما يسمى بتضخم دفع التكاليف.

إن الانتقالات المتتالية والمستمرة للطلب الكلي لا تحدث إلا في حالة الزيادة المستمرة في عرض النقود فوفقا للتحليل الكنزي فإن منحنى الطلب الكلي ينتقل في المرة الأولى فقط إذا حدث ارتفاع في الإنفاق الحكومي أو تخفيض في الضرائب ولمرة واحدة ونظرا لوجود حد

[1]– صقر أحمد صقر، المرجع السابق، ص 440.

أقصى لمستوى الإنفاق وحد أدنى خاص بمستوى الضرائب فإن تطبيق سياسة مالية توسعية غير ممكن في المدى الطويل، أي أن تضخم التكاليف ظاهرة نقدية.

إن التضخم الناشئ عن ارتفاعات الأجور يكون تلقائيا أو ذاتيا ويرجع السبب في ذلك إلى الارتفاعات المتتالية للأسعار والأجور هذه الأخيرة تتميز بعدم مرونتها نحو انخفاض فقد أصبحت أسعار مرفقية أو مدارة أي تتحدد طبقا لقواعد تحددها المؤسسات الاقتصادية القائمة (النقابات، المنتجون، الحكومة....) وتبقى ثابتة لفترة ما فالأجور لم تعد ترتفع فقط كنتيجة لزيادة الطلب على العمل عن العرض.

تلعب النقابات العمالية دورا هاما وفعالا في رفع معدلات الأجور خاصة في الأنظمة الرأسمالية ففي بريطانيا استطاعت النقابات العمالية الضغط على الحكومة لرفع معدلات الأجور، ففي أوائل سنة 1972 استطاعت نقابات الفحم الحجري والسكك الحديدية وعمال الموانئ تحقيق مطالبها بالضغط على حكومة المحافظين حيث بلغ ارتفاع الأجور حوالي 8.5%، مما أدى إلى ارتفاع مستوى الأسعار نتيجة زيادة عرض النقود، وتعجز الحكومات غالبا للتصدي لهذا النوع من التضخم لأسباب سياسية اقتصادية، اجتماعية وحتى إنسانية.

يفترض توازن سوق العمل وجود علاقة موجبة بين إنتاجية العامل وأجره وفقا لما بيناه سالفا، فإذا حدث ارتفاع في مستويات الأجور بنسب تفوق الزيادة في الإنتاجية تكون النتيجة الحتمية ارتفاع في المستوى العام للأسعار السائدة في السوق لانحراف التوازن بين الدخول النقدية المتزايدة وإنتاجية العمال التي لم تواكب الارتفاعات الحاصلة في الأجور.

على المستوى الجزئي يمثل ارتفاع مستويات الأجور تكلفة إضافية للمنتجين وأرباب الأعمال الذين يسعون إلى تعظيم أرباحهم، وبغية تحقيق هذا الهدف فإنهم يرفعون من أسعار منتجاتهم لامتصاص الزيادة الحاصلة في الأجور ويتحمل المستهلك عبء الأسعار المرتفعة.

إن الارتفاع في الأجور يمكن أن يكون سببا في التضخم عندما يصل إلى عتبة معينة ولتحديد معدل التضخم فمن المهم ربط تكاليف الإنتاج بالأسعار ،بالنسبة للمؤسسة يمثل الأجر

أهم تكلفة إنتاجية فإذا افترضنا أن تحديد المؤسسة لأسعارها يكون بالنظر إلى هامش الربح على تكلفة الوحدة المنتجة، فإن السعر يعطى بالعلاقة التالية:

$$P_t = (1+m)\frac{w_t n_t}{y_t}$$

$P_t = (1+m)\frac{w_t n_t}{y_t}$: الأجر النقدي خلال الفترة t

$P_t = (1+m)\frac{w_t n_t}{y_t}$: عدد العمال خلال الفترة t

$P_t = (1+m)\frac{w_t n_t}{y_t}$: الإنتاج خلال الفترة t.

فإذا كان هامش الربح m ثابت فإن معدل التضخم يعبر عن الفرق بين التغير في معدل الأجور الإسمية ومعدل إنتاجية العمل.

يختلف ارتفاع الأجور والأسعار في أسواق المنافسة الكاملة عنه في الأسواق التي تتمتع بنوع من الاحتكار ففي الحالة الأولى يفسر ارتفاع المستوى العام للأسعار بوجود فائض في الطلب ناجم عن ارتفاع الأجور النقدية للعمال، حيث ينتقل منحنى العرض نحو الأعلى بينما في حالة أسواق الاحتكار فلا وجود لفائض الطلب حيث تتميز هذه الأسواق بتوازن مبيعاتها المتوقعة مع المشتريات المخططة وكل زيادة في التكاليف(الأجور) لن يصاحبها فائض في الطلب على الرغم من ارتفاع الأسعار وهذا ما يعكس ذاتية أسواق الاحتكار.

عرف التفسير الأخير عدة انتقادات فقد يحدث في حالات الاحتكار عدم تساوي المبيعات الفعلية مع المبيعات المتوقعة فيظهر فائض في الطلب على المنتجات تقود المحتكر إلى رفع أسعار منتجاته.

يمكننا أن نبين أن فائض الطلب له تأثير هام على حركات الأجور والأسعار في أسواق الاحتكار وهي الأسواق الأقرب إلى الواقع إذا اعتبرنا أن أسواق المنافسة الكاملة تمثل حالة استثنائية، حيث يؤدي ارتفاع الطلب على السلع إلى تحفيز المنتجين على رفع عرض منتجاتهم وبغية تحقيق هذا الهدف فإن الطلب على العمالة يرتفع ويحدث على إثر هذا الارتفاع فائض في الطلب (على العمل) وينجم عن ذلك ارتفاع مستمر في مستويات الأجور

مدعم من قبل النقابات العمالية التي تعتبر أن رفع الأجور لن يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة بنسب كبيرة بحكم أن الطلب على العمل قليل المرونة ضف إلى ذلك تدعيم الحكومة لهذا الاتجاه من خلال سياساتها الهادفة إلى تحقيق التوظيف الكامل والتزامها بإعادة توظيف العمال الذين فقدوا وظائفهم نتيجة ارتفاع الأجور.

إن وجود فائض في الطلب جديد في سوق العمل يمكن أن يحدث فروق أجرية بين العمال مما يدفع المنظمات العمالية إلى المطالبة برفع الأجور النقدية للعمال ذوي الدخول المنخفضة (لعدم وجود فائض في الطلب في القطاعات التي يعمل بها هؤلاء) عما اتفق عليه من قبل مع أرباب الأعمال وتنشئ ظاهرة مسايرة الأجور، حيث يهدف العمال إلى حماية القدرة الشرائية لدخولهم النقدية عن طريق ربط الأجور بالأسعار من خلال المقايسة التي ينجر عنها ارتفاعات متتالية للأجور والأسعار التي يترتب عليها حلقة أجر سعر، أي تسابق الأجور والأسعار نحو الارتفاع ونظرا لانعكاساتها السلبية على الإقتصاد الوطني فإن العديد من الدول تخلت عنها حيث قامت الحكومة الفرنسية– وزير الإقتصاد والمالية Jacques Delors سنة 1983 بوضع مخطط من أجل إيقاف لولب الأجور– أسعار حتى لو أدى ذلك إلى تخفيض القدرة الشرائية للأفراد، ومن هذا المنطلق فإن ربط الأجور بالأسعار بهدف إزالة آثار التضخم لا يجب أن يكون كاملا والسبب في ذلك يعود إلى:

1– ربط الأجور بالأسعار يعرض الاقتصاد الوطني إلى هزات العرض من خلال الزيادات المتتالية للأجور والأسعار.

2– يتطلب التوزيع الكفء للموارد ربط الأجور بالإنتاجية وهذا ما لا يتحقق في حالة المقايسة التامة.

3–إن هدف الحكومة من التحكم في معدلات التضخم هو الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ومنه السياسي وعليه فإن الهدف من الربط غير التام هو سياسي بالدرجة الأولى.

ينجم الضغط التضخمي أيضا عن تطور الأجور من قطاع إلى آخر حيث تساهم القطاعات التي تستخدم تكنولوجيات حديثة في الإنتاج في تقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية والتي تنعكس بدورها في شكل انخفاض في الأسعار.

إن أي انخفاض في الأجر الحقيقي في فترة زمنية ولتكن t تكون ناتجة عن ارتفاع في مستوى الأسعار P نفس الفترة ولتدارك الوضع تعود الأجور للارتفاع مرة أخرى فإذا افترضـــنا أن معدل نمو الأجور w و P معدل نمو الأسعار نحصل على المعادلة: $w_{t+1} = f(P_t)$ أي أن معدل نمو الأجور خلال فترة ما تابع لمعدل نمو الأسعار للفترة التي تسبقه

الفصل الثالث

أثر سياسة الأجور على التضخم خلال الفترة (2014-2018)

المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2014-2018)

1- مصادر التضخم:

يرى بعض المحللين الاقتصاديين أنه من أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها في الأسباب التالية:

-التوسع في مكونات الإنفاق الكلي من خلال التزايد المستوى في الاستهلاك الخاص والعام والإنفاق الاستثماري.

- الزيادة في تكاليف الإنتاج خاصة ان جل المواد الأولية مرتبطة بالاستيراد بنسبة كبيرة.

- التوسع النقدي غير المراقب ودور المديونية الداخلية وعجز الميزانية في تفاقه.

1-1-الانفاق الكلي (ارتفاع الطلب الكلي)

يعتبر التوسع في الاستهلاك وأنماط الاستهلاك المعتمدة في الجزائر من العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار في كل مراحل التي مر بها الاقتصاد، ويشكل قطاع الإجراء الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات في البلاد وكذا ضعف الجهاز الإنتاجي مواكبة هذه الفجوة الاستهلاكية.

1-2- الإنفاق الاستهلاكي:

الجدول رقم (02): تطور الإنفاق الاستهلاكي خلال الفترة 2013-2016.

السنة	الإنفاق الاستهلاكي الكلي		الإنفاق الاستهلاكي الخاص		الإنفاق الاستهلاكي العام	
2013	8955.5	53.8	5769.9	34.7	3185.7	19.1
2014	9629.6	56.2	6264.7	36.4	3364.9	19.8
2015	10300.8	62.7	6854	41.0	3446.8	21.6
2016	11063.7	63.6	7446	42.8	3617.7	20.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير البنك المركزي من الموقع:

http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان الإنفاق الاستهلاكي عرف تطورا متسارعا وازداد بمعدلات مرتفعة ساهمت في توليد الضغوط التضخمية خلال الفترة 2013-2016، حيث ارتفع بمعدل وسطي23.17% ، كما عرفت نسبة الإنفاق الاستهلاكي من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا محسوسا، حيث وصل قيمتها إلى اكثر من 63.6%سنة2016، وشهد الاستهلاك الخاص ارتفاعا من 1847.7 مليار دينار سنة 2001 إلى 7446 مليار دينار بمعدل نمو سنوي% 20.2، وعرف الاستهلاك العام ارتفاع من 624.6 مليار دينار سنة 2013إلى 3185.7 مليار دينار سنة2016 ، حيث أنه تضاعف اكثر من 5 مرات في مدة 16سنة وتعكس هذه الظاهرة إلى ارتفاع الاستهلاك العام أهمية ودور الحكومة في النشاط الاقتصادي، مما يثبت عجز الحكومة على استغلال الفوائض النفطية في تحريك عجلة الاقتصاد وتنشيط الجهاز الإنتاجي وغط الاستهلاك وهذا ما سبب عجوزات الخزينة الجزائر، التقرير السنوي2017 ، التطور الاقتصادي والنقدي جويلية 2018.

1-3- الإنفاق الاستثماري:

عرف الإنفاق الاستثمار تطورا متزايدا وسريعا خلال الفترة 2005 -2016، حيث تركز معظم الاستثمارات التي حدثت في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة في قطاع البنى التحتية الاقتصادية والإدارية بنسبة تفوق 40% ثم يليها قطاع السكن بنسبة تتجاوز 20 % ،ثم قطاع الفلاحة الذي بلغ اعلى نسبة له سنة 14.4 % سنة 2013 ثم انخفض إلى اقل من 10%وهذا رغم الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر لتشجيع هذا القاع والنهوض به (الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي جويلية 2016)

جدول رقم: (03) تطور الإنفاق الاستثماري الكلي.

سنة الأساس 2005.

السنة	2009-2005	2014-2010	2015	2016
الإنفاق الاستثماري الكلي	3417.5	6367.04	8466.2	8826.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير البنك الجزائر (الجزائر، التقرير السنوي2018، التطور الاقتصادي والنقدي جويلية 2019).

1-4-فجوة الطلب:

ارتفاع الإنفاق الداخلي الكلي بوتيرة اعلى من نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي أدى إلى اتساع فجوة الطلب، وحسب معيار فائض الطلب، الذي يستند في جوهره على المنطلقات الأساسية لنظرية كينز في نظريته حول الطلب الفعال وتحديد مستوى الأسعار، والتي ترى بأن الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال دون أن يقابلها زيادة مماثلة في حجم الإنتاج تساهم في زيادة الضغوط التضخمية ودفع الأسعار إلى الارتفاع. ويمكن اعتبار نسبة فائض الطلب المحلي إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمثابة مقياس للحجم النسبي للفجوة التضخمية، حيث انه كلما اتسعت هذه الفجوة كلما شكلت ضعفا متزايدا على العرض الحقيقي للسلع والخدمات وبالتالي اختلالا نقديا مما يولد ارتفاعا اكبر في مستوى الأسعار، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم: 02 اتساع فجوة الطلب خلال الفترة 2000 - 2017.

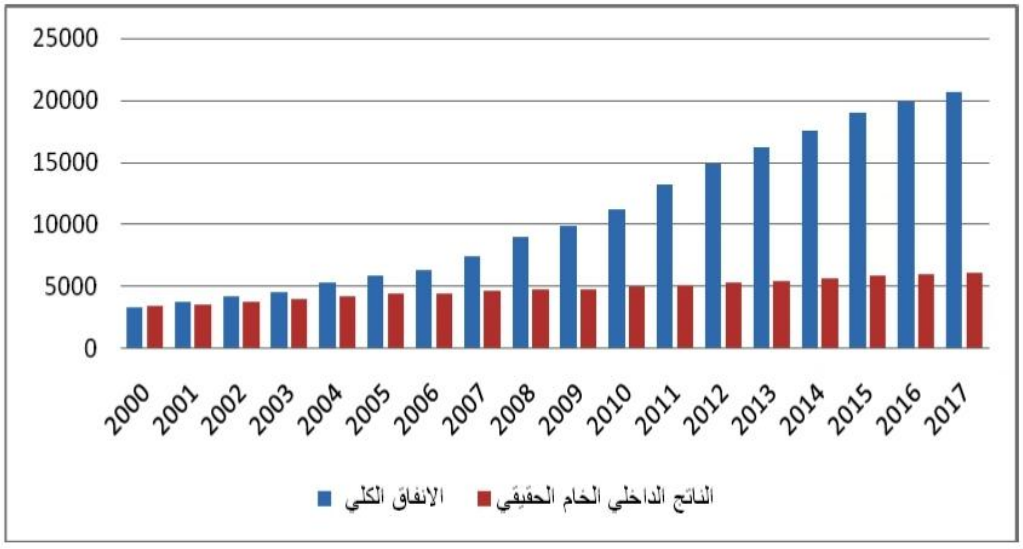

المصدر :من اعداد الباحثات بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

من خلال الشكل نلاحظ ان فجوة الطلب بدأت تعرف اتساعا كبيرا منذ سنة 2006 أين وصلت قيمتها إلى 1822.3مليار دينار أي ما يميل % 41.38 من الناتج الداخلي الخام الحقيقي، وأخذت في تزايد مستمر إلى أن وصل سنة 2016 إلى 13922.2 مليار دينار أي حوالي 233.26% وفي سنة 2017 بلغ 14550% مليار دينار أي 239.9% .

2- الواردات:

عدم مواكبة نمو الناتج المحلي الإجمالي للنمو في الإنفاق الكلي المحلي دفع بالاقتصاد الجزائري إلى الاعتماد على الواردات، ويعتبر حجم الواردات من السلع والخدمات قناة هامة لنقل التضخم العالمي إلى الاقتصاد الوطني عبر التطور السريع في الرقم القياسي للواردات.

الشكل رقم (03): تطور قيمة الواردات خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: مليار دولار

المصدر :من اعداد الباحثات بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر .

ارتفعت واردات الجزائر من السلع والخدمات خلال فترة 2000-2017 ارتفاعا مستمرا وسريعا من 11.7 مليار دولار سنة 2000 إلى 71.8 مليار دولار سنة 2014 بمتوسط معدل سنوي% 36.7 ، ثم انخفض قيمتها إلى 59.9 مليار دولار سنة2017 ، إلا ان المشكل لا يكون في حجم الواردات بقدر ما هو متعلق بالتطور الذي صاحب أسعار هذه الواردات، حيث تزامن ارتفاع قيمة الواردات ارتفاع في الرقم القياسي للواردات الذي ارتفع

من 108.38 سنة 2001 إلى 638.7 سنة 2014 ،كما ان تراجع قيمة الواردات خلال السنوات الأخيرة تزامن مع تراجع الرقم القياسي للواردات وانخفاض سعر برميل النفط الجزائر (التقرير السنوي2018 ، التطور الاقتصادي والنقدي جويلية 2019)

تعتبر بنية الواردات من حيث كونها استهلاكية، وسيطية واستثمارية أو غذائية محددا مهما في كيفية التأثير بالتضخم المستورد، حيث انه اذا كان الجزء الأكبر من هذه الواردات موجه العولمة الإنتاجية والاستثمارية فإن اثر ارتفاع أسعار هذه الواردات على الأسعار المحلية يكون بطريقة غير مباشرة في شكل ارتفاع تكاليف الإنتاج كما تعود درجة تأثير واردات هذه السلع في العملية الإنتاجية على مدى مساهمتها كمدخلات بالنسبة لإجمالي المدخلات الصناعية الاستثمارية المحلية .أما إذا غلب على هذه الواردات أنواع السلع الاستهلاكية، فإن ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية يجعل من السهل الضغط أو التقليل من حجمها.

عرفت واردات السلع الغذائية والسلع الاستهلاكية ارتفاعا متذبذبا حيث بلغ قيمة واردات المواد الغذائية سنة 2008حوالي 7.796 مليار دولار ثم ارتفع إلى 9.399 مليار دولار سنة 2015 ثم شهدت تراجع سنة 2016 و2017، إلا ان نسبة هذه الواردات من إجمالي الواردات عرفت ارتفاعا مستمرا، أما السلع الاستهلاكية 2017هي الأخرى عرفت قيمتها تذبذبا خلال الفترة 2008-2017 حيث بلغت قيتتها سنة 2008 حوالي 5.036 مليار دولار ثم ارتفع إلى 9.773 مليار دولار سنة 2015 وبعدما سجل تراجع سنة 2017 بقيمة 8.513مليار دولار ،كما ان نسبتها من إجمالي الواردات عرف ارتفاعا مستمر من 13.37 % سنة 2008 إلى 18.48%سنة2017 ، عليه تمثل واردات السلع الاستهلاكية والسلع الغذائية حوالي 36 % من إجمالي الواردات(الجزائر، التقرير السنوي 2016 ، التطور الاقتصادي والنقدي جويلية 2016).

وفيما يخص واردات التجهيزات الصناعية هي الأخرى عرفت قيمتها ارتفاع من 15.4 مليار دولار سنة 2008 إلى 16.5 مليار دولار سنة 2015 ثم تراجع قيمتها سنة 2017 إلى 13.9مليار دولار، إلا ان نسبتها من إجمالي الواردات عرف تراجع مستمر من 41.40 % سنة 2008 إلى 30.38 % سنة. 2017 و أما واردات التجهيزات الفلاحية ارتفعت قيمتها من 86 مليون دولار سنة 2008 إلى 610 مليون دولار سنة . 2017 كما ان واردات المواد نصف المصنعة ارتفعت قيمتها من 9.15 مليار دولار سنة 2008 إلى11.5 مليار دولار سنة 2015 لتعاود الانخفاض سنة 2017 إلى حوالي 10.9 مليار دولار، إلا ان نسبتها من إجمالي الواردات سجل انخفاض من 24.6 % سنة 2008 إلى 23.85 % سنة. 2017 أما فيما يخص واردات الطاقة والمواد الأولية عرفت قيمتها ارتفاعا خلال هذه الفترة (الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 42 جوان2018).

3- ارتفاع تكاليف الإنتاج:

يعد ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع بالأسعار نحو الارتفاع وخصوصا في الحالات التي لا يكون فيها ثمة قيود سعرية على المنتجات النهائية، .وتشمل الإنتاجية كل العوامل المساهمة والعناصر المكونة للمخرجات النهائية وغير النهائية من السلع والخدمات في المجتمع مثل إنتاجية العمل البشري، إنتاجية الأصول الثابتة وإنتاجية الأراضي وغيرها .وعلى الرغم من أهمية هذا العنصر في زيادة التكاليف الإنتاجية والدفع بالأسعار نحو الارتفاع، إلا أن عدم تمكننا من الحصول على بيانات تفصيلية وجدية حول هذا الموضوع جعلتنا نكتفي بأحد أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف في الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في تكلفة الأجور التي تشكل نسبة مرتفعة من رقم أعمال أغلب المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر .ويمكننا تحديد الاعتبارات العامة التي تبرر الأهمية الخاصة التي تعطى للأجور عند الحديث عن التكاليف وعلاقة ذلك بتطور الأسعار على مستوى الاقتصاد الوطني كما يلي(الموسوي2009):

1-تعد الأجور جزءا من مكونات الدخل الوطني، وهي رافد من روافد الطلب الكلي في المجتمع، بحيث أن أية محاولة للرفع منها يؤثر على تيار الإنفاق الذي يشجع على بروز اتجاهات تضخمية جديدة(تومي2002).

2-تشكل الأجور عنصرا هاما من عناصر تكاليف الإنتاج، ومن ثم فإن التغيرات التي تطرأ عليها تؤثر على تكاليف الإنتاج وعلى سعر المنتج النهائي (تومي2002).

3- يشكل كاسبوا الأجور في الاقتصاد الوطني النسبة العظمى من أصحاب عوامل الإنتاج من الناحية العددية، ومنه فإن أية زيادة في الأجر الحقيقي تدفع بالأسعار للارتفاع نتيجة المرونة العالية ما بين الطلب ووحدة الأجور النقدي، وبالعكس، كل انخفاض في مستوى الأجور الحقيقية يسرب انكماشا حادا في الطلب وعلى الخصوص بالنسبة للسلع غير الأساسية.

جدول رقم (04): تطور الأجور في الجزائر خلال فترة 2014-2016.

الوحدة مليار دينار

السنة	2014	2015	2016
كتلة أجرية	4659.9	4983.7	5238.7
مداخيل العمال غير الأجراء	4955.01	5305.7	5661.4

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء (ons2017).

توضح بيانات الجدول أعلاه ان كل من كتلة الأجور ومداخيل العمال غير الإجراء عرفت ارتفاعا سريعا ومتزايدا، كما ان نسبة كتلة الأجرية من الناتج المحلي الإجمالي هي الأخرى عرفت ارتفاعا من % 26.50 سنة 2011 إلى % 30.03 سنة 2015 ،و % 30.1 سنة2016 .

4- ارتفاع الأسعار النسبية لبعض السلع الأساسية في العملية الإنتاجية.

يعد ارتفاع المتزايد لأسعار بعض السلع الأساسية في العملية الإنتاجية (الطاقة ،النقل ،الإيجار) احد الأسباب الرئيسية المؤثرة في ارتفاع تكاليف الإنتاج ،ومن ثم عدم جدوى منافسة المنتوج المحلي في ظل تسيد المنتوج الأجنبي في السوق المحلية ،حيث نلاحظ من الجدول الموالي ارتفاع مستوى لكل من مؤشر أسعار الطاقة والنقل والإيجار ضمن المستوى العام للأسعار والذي دفع بالتكاليف نحو الارتفاع.

جدول رقم (05): تطور مؤشر أسعار بعض السلع الأساسية في العملية الإنتاجية

السنة	2014	2015	2016	2017
الطاقة والمياه*	414.4	443.0	453.7	485.8
السكن*	143.63	145.47	154.72	158.82
النقل*	163.45	169.47	189.37	198.32

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على تقارير البنك المركزي من الموقع الإلكتروني:

http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

(*): سنة الأساس 2014.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر أسعار كل من الطاقة والنقل والاتصال وأعباء السكن عرفت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2014-2017، حيث سجل مؤشر النقل انخفاضا طفيفا سنة 2014 بنسبة1.1% مقارنة بسنة 2013 ،ثم عاود الارتفاع في السنوات الموالية أين سجل نمو بمعدل% 11.7 سنة 2016 و 4.7% سنة 2017 كما عرف مؤشر أسعار الطاقة والمياه ارتفاعا متسارعا وبمعدلات مرتفعة حيث بلغ أعلى 2017 سنة2014 بمعدل 8% وسنة 2017 بمعدل% 7.1 ،أما فيما يخص مستوياته خلال الفترة 2008-2017 سنة 2014 بمعدل 8% وسنة 2017 بمعدل% 7.1 ،أما فيما يخص مؤشر السكن وأعبائه فهذا الأخير هو كذلك سجل ارتفاعا مستمرا خلال هذه الفترة ،إلا ان هذا المؤشر يبقى بعيد كل البعد عن الواقع فيما يخص قطاع السكن لو ادرجنا القطاع الخاص الذي

تتجاوز أعباء الإيجار في المدن الكبرى 30 الف دينار وفي المناطق الوسطى 20 الف دينار

2-1-3-التوسع النقدي غير المراقب ودور المديونية الداخلية وعجز الميزانية في تفاقمه

يعتبر التضخم المتولد عن الإصدار النقدي غير المراقب محفز رئيسي للمصدرين السابقين للتضخم، بالإضافة إلى التوسع في الإنفاق الحكومي، تفاقم المديونية العمومية والعجز الدوري في الميزانية .وإذا نظرنا إلى البيانات الإحصائية نجد أن الكتلة النقدية قد تضاعفت سبعة مرات خلال الفترة 2000-2017 حيث ارتفعت قيمتها من 2022.5 مليار دينار إلى 14974.6 مليار دينار وسجل معدلان نمو مرتفعة خلال السنوات 2001 (22.3%)، 2002 (17.3%)، 2003 (15.6%)، 2004(11.4%)، 2007 (21%). 2008(16%)، 2012 (19.9%) . في حين تضاعفت الناتج الداخلي الخام اربع مرات خلال نفس الفترة وهو ما يدل على أن المصادر الرئيسية للتضخم في الجزائر تتحملها عملية الإصدار النقدي لوحدها بالإضافة إلى عوامل أخرى الداخلية والخارجية.

كما تجدر الإشارة إلى ان إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2002-2008) كانت ناجحة إلى حد ما كما يشير إلى ذلك تطور التضخم وذلك رغم خامة فائض السيولة لدى النظام البنكي ،فقد كان ارتفاع التضخم متواضعا خلال هذه الفترة بشكل يشير إلى ترسيخ عميق لوضع الاستقرار النقدي في البلاد، بعدما كان معدل التضخم يساوي % 4.2 سنة 2001السنة التي شهدت بروز فائض السيولة البنكية كحالة هيكلية في(الجزائر) (لطرش 2010)[1]قد استمر ارتفاع التضخم على هذا المنوال المتواضع باستثناء السنوات2004، 2007، 2008 حيث تم تسجيل معدلات 4%، 3.7 % ،% 4.9 على التوالي ويمكن تفسيره بواسطة الارتفاع الكبير في الإنفاق الحكومي في اطار تنفيذ برنامج دعم النمو الذي وصل ذروته سنة 2004 ،أما ارتفاع التضخم في سنتي 2007-2008بتلك الوتيرة المرتفعة نسبيا، يعود بالأساس إلى التضخم المستورد بفعل ارتفاع التضخم العالمي نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل خاص.

[1] _

كما أن التطور الذي حدث في ميزانية الدولة وتراكم المديونية العمومية لعب دورا مهما في تكوين الضغوط التضخوية، حيث يؤثر مستوى الإنفاق العام تأثيرا مباشرا على مكونات السيولة المحلية ،كما يعتبر التوسع في الإنفاق العام احد اهم مكونات الإنفاق الكلي.

جدول رقم (06): تطور الإنفاق العام والمديونية العمومية خلال الفترة 2010-2017

الوحدة: مليار دينار

السنة	2014-2010	2015	2016	2017
الإنفاق العام	6088.86	7656.3	7297.5	7389.3

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي .

خلال الفترة من 2010 إلى 2017 سجل الإنفاق العام ارتفاعا مستمرا وسريعا حيث ارتفع من 4512.8مليار دينار سنة 2010 إلى 7656.3 مليار دينار سنة 2015 ،وفي سنة 2016سجل تراجع إلى 7297.5مليار دينار ثم عاود الارتفاع سنة 2017. أما الدين العام شهد ارتفاعا مستمرا من 1107.4 مليار دينار سنة 2010 إلى 5790.8 مليار دينار سنة 2017،كما ان نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بعدما عرفت تراجع خلال الفترة (2010-2014) من 9.2 % سنة 2010 إلى 7.2 % سنة 2014 ،سجلت ارتفاعا كبيرا سنة 2015،2016،2017 ب 14.7%، 22.9%، 30.6 %على التوالي(الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 21 مارس 2013).

انخفاض نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي:

لا يزال الاقتصاد الجزائري يواجه مشكلة انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ،مما أدى إلى عدم ملاحقة النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاعات المتزايدة في الطلب المحلي وبالتالي اتساع فجوة الطلب ومن ثم تزايد المستوى العام للأسعار وفتح مجال الاستيراد بدون قيود.

أ-القطاع الزراعي

حسب تصريحات الحكومات المتوالية خلال الفترة 2000-2017 يتبين ان الحكومة الجزائرية أولت اهتمام للقطاع الفلاحي في لمخططات التنموية خلال الفترة (2000-2019) بما فيها برنامج الانتعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، المخطط الخماسي للفترة (2010-2014) والمخطط الخماسي للفترة (2015-2019) ،إلا أن النتائج جاءت عكس ما صرح به حيث بقيت نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي لازالت ضعيفة حيث لم تتعدى 12 %، وهي نسبة بعيد كل البعد عن الأهداف التي سطرتها الحكومة الجزائرية في مخططاتها التنموية خلال هذه الفترة.وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 07: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي.

السنة	2014	2015	2016	2017
الإنتاج الحقيقي للقطاع الزراعي	863.30	938.42	955.31	964.87
مساهمة القطاع الزراعي في pib	9.85	10.28	11.57	12.21
مستوى أسعار المواد الغذائية	181.61 (3.9)	190.16 (4.70)	196.61 (3.39)	206.46 (2.01)

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

يوضح الجدول أعلاه انه رغم تحسن مستوى الإنتاج الحقيقي في القطاع الزراعي خلال الفترة 2014- 2017 إلا ان مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لم تتعدى12، وهذا ما انعكس على المستويات العامة لأسعار المواد الغذائية التي عرفت ارتفاعا محسوسا من 144.85سنة 2010 إلى 206.46 سنة 2017 بمعدل ارتفاع 42.53% ،حيث ساهمت هذه الأخيرة في ارتفاع المستوى العام للأسعار بأكثر من 50 % سنة 2010 وحوالي 48.53 % سنة 2017 كما عرفت أسعار الفواكه ارتفاع محسوسا من 147.9 سنة 2000 إلى 246.3 سنة 2009 وحوالي سنة 2017 . أما الخضر هي .الأخرى سجلت ارتفاعا من 136.8 سنة 2000إلى 237.6 سنة 2009 إلى سنة2017 .

- **القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات:**

جدول رقم (08): تطور مساهمة القطا الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

السنة	2014	2015	2016	2017
مساهمة القطاع الصناعي في pib (%)	4.9	5.4	5.6	5.5
مؤشر أسعار الملابس والأحذية	136.04	147.85	168.17	183.09
مؤشر أسعار الأثاث واللوازم التأثيث	129.9	135.64	142.79	148.80

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

يعزى انخفاض نسبة مساهمة الإنتاج الصناعي في تكوين الناتج المحلي لإجمالي إلى انفتاح السوق المحلية على السلع الأجنبية وبالتالي انخفاض درجة المنافسة للمنتوج المحلي، الإهمال في إصدار التشريعات والقوانين التي تحمي الصناعة الوطنية في ظل ارتفاع أسعار مدخلاتها ووسائل الإنتاج غير المتطورة مما وضع مخرجات الصناعة المحلية في منافسة غير عادلة مع المنتجات المستوردة وهذا كله أدى إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار بعض السلع الصناعية. كما أدى خروج بعض الصناعات المحلية من السوق المحلية مثل صناعة الجلود والأحذية إلى ارتفاع المستويات العامة للأسعار.

ج- قطاع الخدمات: يمثل قطاع الخدمات، خدمات الإدارة العمومية وخدمات خارج الإدارة العمومية بما فيها (النقل والاتصال والصحة والتربية)، عرفت نسبة مساهمة قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية في الناتج إلي الإجمالي نسبا معتبرة مقارنة بقطاع الزراعة والقطاع الصناعي، حيث تراوحت ما بين 20% و%، 27.8 كما عرفت هذه المساهمة ارتفاعا مستمرا، فيما يخص قطاع الخدمات الإدارة العمومية عرفت مساهمة هذا الأخير في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع مستمرا أين بلغ أعلى مستوى سنة 2015 بنسبة 17.4% .ثم انخفض إلى % 16.6 سنة 2017.

جدول رقم (09):تطور مساهمة قطاع الخدمات في PIB ومؤشر بعض السلع الخدماتية

السنة	مؤشر أسعار			مساهم قطاع الخدمات الإدارة العمومية في PIB	مساهم قطاع خدمات الإدارة العمومية في PIB
	الصحة	النقل والإتصال	التربية		
2005	105.55	128.92	105.02	20.1	8.4
2006	106.56	128.83	104.49	19.9	8
2007	108.49	131.66	106.71	20.6	8.5
2008	110.49	136.91	112.29	19.4	9.8
2009	114.22	141.81	119.06	23.6	12.2
2010	117.45	145.34	118.89	21.6	13.2
2011	122.61	149.68	119.55	19.7	16.4
2012	127.90	156.43	123.00	19.9	16.5
2013	133.19	165.19	119.46	23.1	15.3
2014	139.05	163.45	130.13	24.3	15.9
2015	147.6	169.5	136.15	27.3	17.4
2016	157.38	189.37	134.50	27.8	17.3
2017	166.30	198.32	138.44	27.3	16.6

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي من الموقع الإلكتروني :http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

نلاحظ من خلال البيانات الموضة في الجدول أعلاه انه رغم ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن هذا الارتفاع صاحبه ارتفاع موازي في مؤشرات أسعار كل من الصحة والنقل والتربية. كما أن هذه المؤشرات لا تعكس واقع مساهمة هذا القطاع في النمو الاقتصادي ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى سوء استغلال الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع.

المبحث الثاني: سياسة الأجور ودور الدول في تحديدها:

إن أهم ما تلجأ إليه الدولة لمعالجة مشكلة الأجور حتى لا تحدث عجزا على الميزانية العامة هو إنتهاج وبصفة متكررة سياسة الإنفاق العمومي.

وإن أهم ما قررته الإرادة السياسية في قانون المالية لأول جانفي 2015 هو إعادة تحديد الأجور وإعادة تعريف الحد الوطني الأدنى المضمون وذلك بإلغاء المادة 87 مكرر من قانون العمل 90-11 المتعلق بعلاقات العمل.

ومن أجل تبيان كل ذلك يشمل هذا المطلب على ثلاثة فروع: الفرع الأول عنوان سياسة الإنفاق العمومي والفرع الثاني عنوان إعادة تحديد الأجر الوطني الأدنى المضمون والفرع الثالث إلغاء المادة 87 مكرر ودور الثلاثية في إرشاد سياسة الأجور.

1- سياسة الإنفاق العمومي.

إن أهم الواجبات الملقاة على عاتق السلطات العمومية تحليل ودراسة الوضع المالي لميزانية الدولة والقيمة النقدية للرواتب والأجور وما لذلك من آثار على نفقات الخزينة العامة وعلى القدرة الشرائية للموظفين والعمال.

ولقد تم اللجوء إلى وسيلة الإحالة على التقاعد في الوظيفة العمومية منذ سنة 2005 وشهدت إثرها الوظيفة العمومية المغادرة الطوعية لأكثر من ثلاثين ألف 30.000 موظف عمومي أحيلوا على التقاعد وكان السؤال في ذلك الوقت هو: هل كانت المغادرة ستحفظ من نسبة نفقات التسيير وتخفف من أعباء ميزانية الدولة؟.

وكانت الإجابة على هذا السؤال صعبة ومعقدة للغاية نظرا للتراجع الذي حصل عليه نفوذ القطاع العمومي ليحل محله القطاع الخاص باسم المنافسة والخوصصة[1].

لاسيما في قطاع التعليم والصحة والنقل والخدمات الشبكية هذه القطاعات المعتمدة على تمويل مستمد من ديون خارجية مما يؤثر سلبيا على الاقتصاد الوطني.

إن الوظيفة العمومية بعد أن عرفت الإحالة على التقاعد نتج تحول سريع ترجم إلى تجميد التوظيف مما أدى بانخفاض في عدد الموظفين وفسح المجال للقطاع الخاص" الأجنبي "السيطرة على تسيير خدمات مهمة مثل القطاعات المذكورة والتي استقطب يد عاملة معتبرة من حيث الكم.

إنه ما حدث يعطينا جملة من الملاحظات التالية:

1-إذا كان قطاع الوظيفة العمومية غير قادر على استخدام اليد العاملة ووضعها في حالة "التقاعد "فذلك يؤدي إلى تقليص من الكتلة الأجرية المدفوعة وأن المستوى "الإنتاجية"

[1]- Camerlynk G.H : le contrat de travail-edition Dalloz 1976 p75 et 77.

أصبح لا يتناسب في هذا القطاع مع حجم الأجور المدفوعة أي مع حجم النفقات العمومية للدولة وان عدم التناسب خلف أزمة اقتصادية في البلاد مما دفع بالسلطات العمومية إيجاد حلول من أجل توزيع الدخل الوطني عن طريق الرفع من نصيب الأجور المدفوعة نسبيا بواسطة توظيف خرجي المعاهد والمدارس العليا والجامعات لمكافحة البطالة.

2- كما اتجهت السلطات العمومية وتحت ضغط الصندوق الدولي للنقد إلى الضغط على أجور ومرتبات المشتغلون في قطاع الوظيفة العمومية كمحور رئيسي في إجراءات التقويم للانكماش المالي للميزانية العامة انطلاقا من أن الأجور والمرتبات تشكل كتلة رئيسية من الإنفاق العمومي وأن أي ضغط عليها يحقق نتائج إيجابية في توفير الموارد العمومية وبالفعل توجهت الإدارات المسؤولة منذ الثمانينات إلى إلغاء عدد من المناصب المالية الشاغرة والوظائف المؤقتة، وقامت بتجميد التعيين وأوقفت العمل بالضمانات المتاحة لتوظيف الخرجين الجدد وحاملي الشهادات وعملت على تجميد الرواتب والعلاوات ووضعت حدا أقصى لها

3- شجعت السلطات العمومية على التقاعد الاختياري قبل بلوغ السن القانونية منذ بداية سنة 2004 و2005[1] في قطاع الوظيفة العمومية ولقد ساهمت ذلك في ت زايد حصة البطالة وتندي مستوى معيشة ذوي الأجور والمرتبات في القطاع العمومي وبما أن هذه السلطات العمومية تعاني من صعوبة في إيجاد الموارد المالية الكافية للزيادة في نسب الاستثمار العمومي، فهي تعمل على ضغط نفقات التسيير وتقليص نفقات المديونية لتحقيق هدفها، وبما أن أبرز نفقات التسيير تتمثل في أجور ومرتبات العاملين بالقطاع العمومي فهي تحاول التأثير على هذا المستوى.

4- لقد أصبح الإنفاق العمومي في مجال صرف رواتب وأجور المشتغلون في القطاع العمومي يمتص النسبة الكبرى من الإنفاق العام الجاري، ومع النمو المتزايد للأجور وفي ضوء تراجع طاقة الدولة الضريبة وعوامل أخرى فإن العجز بالميزانية العامة أخذ يتسع

[1]- تقارير البنك الجزائري 2006 - 2008.

عاما بعد عام ذلك أن العجز في الميزانية العامة يرجع سببه للأجور. هذه الأخيرة هي المسؤولة عن ذلك العجز لأنها هي المحور الأساسي في النمو للإنفاق العمومي.

5- إن ظاهرة مؤشرات سوق العمل(العرض والطلب) خارج القطاع العمومي وانتعاشها جعل أجور العاملين في القطاع العمومي في وضع لا يمكنها من منافسة أجر الوظائف لقطاعات المعروضة خارج هذا القطاع.

ومنذ أوائل التسعينات أصبحت الأجور التي تدفعها السلطات العمومية لموظفيها تفصلها مسافات طويلة عن الأجور التي يدفعها قطاع الاستثمارات الأجنبية الخاصة وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالعمال ذات الكفاءات الإدارية والفنية، حيث كثيرا والمرتبات كسياسة ذات فعالية لجذب أحسن وأكفأ المهارات التي تكونت في القطاع العمومي.

إنه بالرغم من وجود فوارق كبيرة ما بين معدلات الأجور بالقطاع العمومي وما بين القطاع الخاص إلا أن الشغل في الوظيفة العمومية لا يحدده معدل الأجر النقدي فقط، فهناك بعض الوظائف التي تعرض على أصحابها الأهمية الاجتماعية وضمان الوظيفة والمنصب والسلطة.

6- ما يلفت الانتباه أنه يصعب تغيير معدلات الأجور العمومية بكل مرونة وسهولة حتى تساير وتواكب التغير الحاصل في النفقات الشرائية ذلك لأنها محددة بقوانين ومراسيم يصعب تغييرها بسرعة مما ترتب عن ذلك أن القوة الشرائية الحقيقية لمدخول أصحاب الأجور والمرتبات بالقطاع العمومي تتعرض لانخفاض مستمر نتيجة ارتفاع مستمر للأسعار وأن العلاوات والترقيات الدورية لم تنجح في منع تدهور أحوال معيشة الموظفين والعمال في القطاع العمومي مما أدى إلى ما يلي من:

*هجرة الكفاءات إلى البلاد ذات الأجوار المرتفعة كالإعلاميين والتقنين بقطاع الإعلام العمومي بمحطات إعلام أجنبية...

* ظهور ظاهرة الرشوة والفساد الإداري في أوساط بعض الموظفين والعمال في القطاع العمومي الذين يستغلون مراكزهم في المسؤوليات للحصول على مداخيل أخرى لمواجهة تدهور مستوى معيشتهم.

* انتشار اليد العاملة غير المؤهلة وغير الكفء بالقطاع العمومي وندرة اليد الفنية المتخصصة مما جعل ظهور بطالة مقنعة وشبه مقنعه في القطاع العمومي، وتعتبر الأجور المنخفضة التي يدفعها القطاع العمومي " لليد الماهرة "السبب في ذلك.

* لا يوجد ارتباط واضح بين الأجور المدفوعة في القطاع العمومي وبين الإنتاجية. فالأجوار والعلاوات تدفع بناءا على قوانين ومراسيم وزارية لا علاقة لها في اغلب الأحيان بكفاءة الإنجاز، كما أنه غالبا ما تتم الترقية إلى وظائف عليا ومسؤوليات هامة بناءا على اعتبارات لا علاقة لها بالكفاءة الملتصقة بالموظف أو بالعامل.

كما تخصص اعتمادات هامة ضمن الإنفاق العمومي لميزانية الدولة كأن بعض الفئات تخصص لهم حصة من الأجور والعلاوات والمعاشات كالوزراء وقدماء الوزراء وكبار المسؤولين المدنيين والعسكريين والمدراء بالإدارات العمومية والمؤسسات العمومة والبرلمانيين العاملين أو المحالين على التقاعد من تقل على الميزانية العامة للدولة.

أ-توجد فئة من إطارات القطاع العمومي تتحصل على أجور متوسطة وتظم حجم عدد كبير من الأشخاص مقارنة مع فئة كبار المسؤولين وتقبض هذه الأشخاص مرتبات ثابتة أو شبه ثابتة ويشغلون وظائف إدارية وفنية وإشراقية في الوزارات والأجهزة والمصالح الإدارية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ويعتبر اغلب هؤلاء من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة ويبدو أن هذه الفئة تعرضت إلى تدهور اجتماعي واقتصادي نتيجة السياسات الليبرالية الجديدة المعتمدة في بلادنا منذ أواخر الثمانيات فاغلب هذه الفئة تعيش على المرتبات الثابتة والتي تدهورت أمام تزايد أسعار منتجات القطاع العمومي كالماء والكهرباء والرسوم المقررة للخدمات العمومية كالنقل العمومي كما تضررت هذه الفئة من الانخفاض الذي حصل في الإنفاق العمومي المخصص للخدمات الاجتماعية

كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والسكن الاقتصادي من جراء التدهور الذي أصابها وخوصصة بعض هذه الخدمات وارتفاع أسعارها على يد القطاع الخاص.

إن تجميد فرص التوظيف بالوزارات والمؤسسات العمومية تأثير كبير على أوضاع هذه الفئة حيث إزدت البطالة بين أبنائهم خريجي الجامعات والمعاهد العليا والملاحظ أيضا هو التدهور الذي طرأ على مستوى معيشة بعض أفراد هذه الفئة الذين بلغوا سن التقاعد وأصبحوا يحصلون على معاشات نقدية ثابتة، ففي الوقت الذي تنخفض فيه وباستمرار القيمة الحقيقية لهذه المعاشات تنعدم في المقابل الفرصة المتاحة أمامهم لزيادة مدخولهم من خلال مزاولة أعمال إضافة بحكم ارتفاع أعمارهم وظروفهم الصحية وعدم قدرتهم على العمل.

ب-هناك فئة أخرى من صغار العاملين بالقطاع العمومي لهم مدخول متواضع وهم موظفون في وظائف كتابية وبيروقراطية، كما تضم عدد من العمال لحساب انفسهم في قطاعات الخدمات والمشروعات الصغيرة، كالموظفين في المراكز الصحية والمستشفيات والإدارات بالمصالح المركزية والخارجية والعاملين في مجال البيع والتوزيع وأقسام الحسابات والأرشيف بالقطاع العمومي والفئة الغابة من عمال البريد والسكك الحديدية إلخ... لهم قسط محدود من التأهيل التعليمي ويمثلون عددا هائلا من اليد العاملة في المجتمع، فما زاد ضررا بهذه الفئة علاوة على مداخيلهم الضعيفة التسريح من بعض الشركات العمومية بعد خوصصتها وخاصة أولئك الذين لا يملكون الكفاءات المهنية والتعليمية أو من كانوا يعملون بعقود عمل مؤقتة، كما أن عددا كبيرا من هذه الفئة نزلت إلى دون خط الفقر المطلق.

2-إعادة تحديد الأجر الوطني الأدنى المضمون:

إن الأجر الوطني الأدنى المضمون كما تبين أعلاه هو مؤشر ومقياس للأجور بمعنى أن سياسة الأجور ينبغي أن تكون واضحة وشفافة وأن يكون مستخرج الراتب أو جدول الدفع، bulletin de paie معلوما من كافة الناس.

إن الأجر الوطني الأدنى المضمون دليل لوضعية السياسة الأجرية هل هي فعالة تعكس توزيعا عادلا للأجور من قمة التدرج إلى أسفله[1]

إن عدم المساواة في الأجور واضح في الأرقام الرسمية على مستوى بنك الجزائر التي تكشف أن المؤسسات الأجنبية التي تعمل بالجزائر قد حققت أرباحا بفضل الأجور الضعيفة التي تدفعها للجزائريين مقارنة بتلك التي تدفعها للفرنسيين العاملين بفرنسا على وجه المثال.

وذلك ما يفسر لوجود الفارق الهام في السعر المحلي للدينار بالنسبة للعملات الأجنبية كالأورو والدولار.إن الحكومة تعلم أن ضعف وتدني الدينار الجزائري يسمح للمؤسسات الأجنبية بتحويل مبالغ مالية هائلة باغتنام فرصة واقع سياسة الأجور الضعيفة الحالية مقارنة بالأجور المطبقة في أوروبا وفي أمريكا.

أولا: إن التكلفة الضعيفة للإنتاج في الجزائر تسمح لهذه المؤسسات الحصول على أرباح وصلت إلى % 60 في بعض القطاعات مقابل 7% فقط في أوروبا. وهذا ما يبرر ويفسر المبالغ الخيالية التي حولت إلى الخارج، إن عدم المساواة ما بين الأجور كعينة لذلك موجودة في الأجور التي يتقاضاها المهندس الجزائري في هذه المؤسسات ولا تفوق 700 أورو شهريا والأجور التي يتقاضاها المهندس الأجنبي والتي تتراوح ما بين8000 و 25000 أورو بالإضافة إلى المنح بقيمة 6000 دينار يوميا مع مزايا أخرى عديدة.

ثانيا: إن الأجر الوطني الأدنى المضمون كان ومازال محل نقد من قبل محللين اقتصاديين عالميين[2] بحيث أن قاعدة حساب هذا الأجر قائم على مؤشرات مجهولة بسبب عدم معرفة الظروف الاقتصادية بكل مستلزماتها الحسابية، وأن مؤشر أسعار الاستهلاك والذي يترجم

[1]- دراسة قام بها المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية 2009 "INSEE" ونشرت هذه بتاريخ 2009/12/08 ونشرت هذه الدراسة موضحة أن نسبة 3% فقط من لهم أجور تعتبر مكافآة عادلة.

[2]- مستشارون البنك العالمي نذكر بالخصوص الاقتصادي الجزائري أمحمد حميدوش.

سنوبا إلى نسب في التضخم بمعنى فقدان القدرة الشرائية . وبالتالي فلا بوجد تعريف لأية عتبة في القانون لتكون ثمة مراجعة حتمية للأجر الوطني الادنى المضمون.

في فرنسا مثلا إذا ارتفع التضخم أكثر من 2% يؤدي ذلك وبصفة أوتوماتكية إلى مراجعة الأجر الوطني الأدنى المضمون ذلك أمر غبر موجود في الجزائر لأن الأجر الوطني إدارة الحكومة حسب ظروف الساعة.

إن الجزائر حسب المحللين الاقتصاديين تكون الزيادة في الأجر الوطني الأدنى المضمون مرتبطة بالاحتجاجات الاجتماعية التي تتلقى استجابة من السلطات العمومية. لكن إنه من المفروض أن الزيادة في الأجر الوطني الأدنى ان تكون مرتبطة بمعايير علمية اقتصادية قائمة على الموضوعية الاقتصادية والمالية للبلاد. إن مراجعة الأجر الوطني الأدنى المضمون بمراجعة وإلغاء مضمون المادة 87 مكرر هي نتيجة تلك الاحتجاجات وبالخصوص احتجاجات الوظيفة العمومية وقطاع الاقتصاد العمومي.[1]

هذا وإن الأجر الوطني الأدنى المضمون يحظى رواتب أو أجور salaire de posteالمنصب بالنسبة للقطاعات العمومية أما في القطاع الخاص فإن الأمر ينصب الأجور الحقيقية التي تشكل اهتمام التمثيل النقابي المستقل ومحاربة العمل اللامشروع لعدد كبير من العمال الذين هم غير محصنين في صناديق الضمان الاجتماعي وصناديق التحصيل الضريبي.

ثالثا: من أهم الملاحظات حول زيادة 18.000 دج كحد للأجر الوطني الأدنى المضمون بمعنى أنه عرف ارتفاع قدر نسبة % 20 بعد أن عرف زيادة قدرت ب % 30 في سنة 2009إثر اجتماع الثلاثية في ذلك الوقت إلا أن النقابات المستقلة ترى بأنه هذه الزيادات ليست أبدا في صالح الأجور البسيطة (الصغيرة)بل هي في صالح الأجور المرتفعة (أجور الموظفين الساميين وأجور أرباب العمل).

[1] – إن وزن احتجاج 6 ملايين أجراء في القطاع العمومي الاقتصادي أدى بالزيادة في الأجر الوطني لأدنى المضمون إن 6ملايين يعملون من بين مجموع 8 ملايين في الجزائر يعملون في القطاع العمومي الاقتصادي.

فإذا كان موظف سامي يتقاضى أجر 200.000 دج ويستفيد بزيادة 40.000 دج على عكس الموظف البسيط الذي سيتحمل نتائج التضخم:

فمثلا في القطاع العمومي الصناعي بمنطقة" الرويبة "يتقاضى العامل المتزوج وله ابن أجرا صافيا net (بعد اقتطاع من الأجر والضريبة على الدخل والضمان الاجتماعي) وهو في أسفل السلم مبلغ 14000 دج شهرا

- عمال التحكم والصيانة يتقاضون 18000 دج
- إطار متوسط يتقاضى 20.000 دج
- إطار سامي مهندس مبتدئ يتقاضى 30.000 دج
- المهندسون القدماء يستفيدون بالإضافة إلى الأجر بمنحة الخبرة المهنية (IEP)

أما أجور الإطارات القيادية لهم مرسوم خاص[1] يحكمهم، يمكن أن تصل أجورهم 10مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون دون أن تحسب العلاوات المختلفة التي قد تصل 100%من الأجر. ويحدد الأجر الوطني الأدنى المضمون الموافق لمدة عمل قانونية أسبوعية قدرها أربعون (40) ساعة وهو ما يعادل 160 ساعة في الشهر بثمانية عشر ألف دينار (18.000 دج) في الشهر، أي ما يعادل 112.5 دينار لساعة عمل .

فالسؤال الذي يطرح نفسه في هذا النطاق هو على أي أساس تم تقدير 112.5 دينار لساعة عمل؟ وان كان تقديرا يستند على معيار دولي!!

إن نواة الاستغلال الإنسان للإنسان ما زلت حاضرة، وان نواة اللامساواة ما بين القطاعات مازالت موجودة طالما أن التجديد له مصدره في السلطة التقديرية للإدارة[2] السلطة

[1]–Decrét Exécutif N° 90- 290 DU 29 septembre 1990 Relatif au regime spécifique des relations de travail concernant les dirigeants d'entreprises journal officiel N° 42 du 03/10/1990- p.1132-1133.

[2]– المرسوم الرئاسي رقم 13–379 ل 18 نوفمبر 2013 يتضمن إلغاء المرسوم الرئاسي رقم 06–177 ل 31(ماي 2016والمتضمن ربط المديرية العامة للوظيفة العمومية إلى رئاسة الجمهو رية(الأمانة العامة للحكومة) والمرسوم الرئاسي رقم 13 والمرسوم الرئاسي رقم 06–180 الموافق ل 31 ماي 2006 يتضمن ربط (الحقائب) المديرية العامة للإصلاح الإداري إلى وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

التنفيذية (ونفس التقدير والتحديد ما بين الحجم الساعي والقيمة الأجرية نجده في المادة 407 المؤرخ في 29 نوفمبر 2011 والذي يحدد – الأولى من المرسوم الرئاسي رقم)11 الأجر الوطني الأدنى المضمون.[1]

تنص المادة الأولى من هذا المرسوم الرئاسي على" :يحدد الأجر الوطني الأدنى المضمون الموافق لمدة عمل قانونية أسبوعية قدرها أربعون (40) ساعة، وهو ما يعادل 160ساعة في الشهر بثمانية عشر آلاف دينار (18.000) دج في الشهر، أي ما يعادل 112.5 دينار لساعة عمل.

لقد تضمن قانون المالية لسنة[2]2015 تعديلا للمادة 87 من القانون 30-41 المؤرخ في 21 أفريل 1990 والمتعلق بعلاقات العمل من جهة إلغاء المادة 87 مكرر من نفس القانون.

إن تعديل المادة 87 أخضعت الأجر الوطني المضمون إلى مستلزمات بعضها ذات بعد سياسي والمتمثلة في أدوار نقابات العمال وأرباب العمل الأكثر تمثيلا[3] وما لذلك من أثر سياسي على الصعيد الوطني والدولي .بالإضافة إلى مستلزمات بعضها ذات بعد اقتصادي م مراعاة للإنتاج الوطني ومؤشر الأسعار للمستهلكين والاقتصاد الوطني.

تنص المادة 87 من القانون 90-11 المؤرخ في 21 أفريل 1990 والمتعلق بعلاقات العمل على: "يحدد الأجر الوطني المضمون المطبق على قطاعات النشاط، بعد أخذ رأي نقابات العمال وأرباب العمل الأكثر تمثيلا.

ولتحديد الأجر الوطني الأدنى المضمون، يؤخذ تطور ما يأتي بعين الاعتبار:

-معدل الإنتاجية الوطنية المسجلة.

---

[1]- الجريدة الرسمية رقم 66 بتاريخ 04-12-2011.

[2]- قانون رقم 14-10ل 30 ديسمبر 2014 والمتضمن قانون المالية لسنة 2015 ،الجريدة الرسمية العدد73 بتاريخ، 2014/12/31.

[3]- سبقت الإشارة إلى ذلك وبالخصوص إلى الثلاثية التي جمعت النقابة " الاتحاد العام للعمال الجزائريين والحكومة وأرباب العمل ومكانتها من أثر فعال على الصعيد السياسي.

- مؤشر الأسعار عند الاستهلاك
- الوضع الاقتصادي العام

تحدد العناصر المشكلة للأجر الوطني الأدنى المضمون ومبلغه في المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 15-59 المؤرخ في 08 فبراير 2015[1] الذي يحدد العناصر المكونة للأجر الوطني الأدنى المضمون.

كما تنص المادة الثانية من نفس المرسوم التنفيذي على:" يشمل الأجر الوطني المضمون الأجر القاعدي والتعويضات والعلاوات مهما كانت طبيعتها باستثناء تلك المتعلقة بما يأتيك:

- تعويض تسديد المصاريف التي دفعها العامل.
- الخبرة المهنية أو أي تعويض يدفع بعنوان الأقدمية.
- تنظيم العمل والتي تخص العمل التناوبي والخدمة الدائمة والساعات الإضافية.
- الظروف الخاصة بالعزلة.
- المردودية أو الحوافز أو المساهمة في النتائج ذات الطابع الفردي أو الجماعي.

وعليه فإن الأجر الجديد الأدنى المضمون (SNMG) داخل حيز التنفيذ وبصفة رسمية يوم الخميس 16 جويلية 2016 بموجب مرسوم تنفيذي نشر في الجريدة الرسمية فإنه بموجب المادة 90 من قانون المالية لسنة 2015لم تعد المادة 87 مكرر من قانون العمل حيزا لتنفيذ، لقد تم إلغاءها رسميا بموجب المرسوم التنفيذي المنشور بتاريخ 15 فبراير 2015 في الجريدة الرسمية العدد08 .

إن الغاء هذه المادة أو بالأحرى الغاء مضمونها معناه إعادة تقييم الأجر الأدنى المضمون بأثر رجعي ابتداء من أول جانفي[1] 2015، ويترتب عن ذلك أن كل عقد عمل

[1]- الجريدة الرسمية العدد 08 بتاريخ 15 فبراير 2015 ص 11. المرسوم رقم 90-385 يحدد الأجر الأدنى المضمون، المرسوم92-112 يحدد الأدنى المضمون. المرسوم 94-77 يحدد الأجر الأدنى المضمون. المرسوم التنفيذي 97-139 ل 30 أفريل 1977 يحدد الحجم الساعي للأجر الأدنى المضمون. المرسوم الرئاسي رقم 2000-929 ل 6-12-2000 يحدد الأجر الأدني. المرسوم الرئاسي رقم 3-467 ل 19-02-2003 يحدد الأجر الأدنى المضمون.

يوقع بعد أول جانفي لا ينبغي أن يكون الأجر فيه أقل من 18.000 دج إلي 20 جانفي 2015، إن 1 دينار جزائري يساوي 0.009 أورو) **في كل شهر ل 40 ساعة** عمل في الأسبوع فكل الأجور التي تكون أقل من هذا المبلغ سيعاد تقييمها كما جاء هذا المرسوم التنفيذي:

الوظيفة	الراتب المتوسط الصافي بالدينار
الوزير الأول	450.000
وزير	300.000
نائب	300.000
رئيس مدير عام سونطراك	450.000 +
رئيس مدير عام بنك عمومي	250.000 إلى 300.000
مدير عام بنك خاص	1000.000
مدير شركة خاصة	300.000 إلى 500.000
رئيس مدير مؤسسة عمومية إنتاجية	100.000
طبيب مقيم سنة أولى	63200
طبيب مقيم سنة ثانية	70.000
طبيب مقيم سنة ثالثة	73.700
طبيب مقيم سنة ا ربعة وخامسة	80.800
طبيب عام مبتدئ	53.000
طبيب عام (20 سنة خبرة)	80000
طبيب مختص	120000
أستاذ في الابتدائي (مبتدئ)	28000
أستاذ الثانوي	32000
عون في البلدية 20 سنة خبرة	23000
طيار	180000
مضيف أو مضيفة(طائرة)	50000

[1]- الجريدة الرسمية رقم 37 بتاريخ 08 فبراير 2015.

تقني سامي في الطيران	53000
إطار متوسط في بنك خاص	من 100.000 إلى150.00
إطار متوسط في بنك عمومي	75000
إطار سامي لبنك خاص	300.000 إلى 400.000
إطار سامي في بنك عمومي	100000 إلى 150000
صحفي في التحرير	30000
صحفي رئيس عنوان	50000 إلى 600000
مهندس مبتدئ في سونطراك	60000
مهندس قديم في سونطراك	100000
أستاذ في الجامعة في نهاية مساره المهني	200000
أستاذ في الجامعة 15 سنة مهنة	150000
أستاذ محاضر في بداية المهنة	95000
أستاذ محاضر في وسط المهنة	120000
أستاذ مساعد في بداية المهنة	55000
أستاذ مساعد في وسط المهنة	70000

المبحث الثالث:تأثير سياسة الأجور على التضخم في الجزائر في الفترة (2014-2018)

الشكل رقم 04: تطور نسبة التضخم في الجزائر في الفترة (2014-2018)

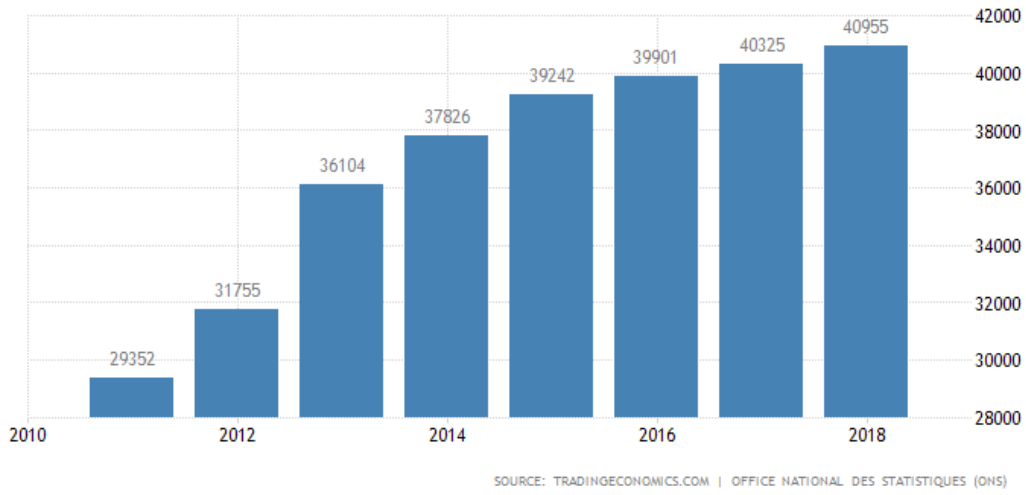

الشكل رقم 05: تطور نسبة الأجور في الجزائر في الفترة (2014-2018)

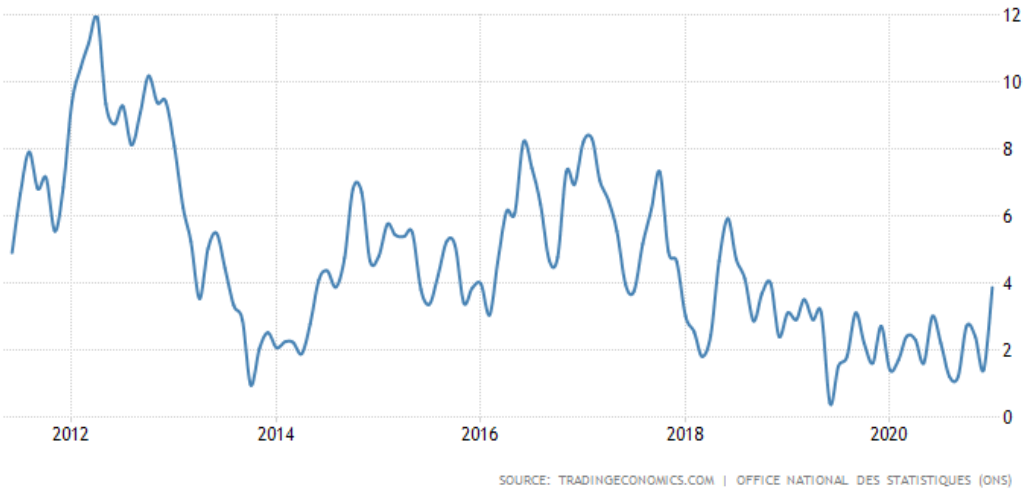

تطرقت نظرية التضخم الناجم عن دفع التكاليف إلى دور الأجور في إحداث التضخم حيث أجريت في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية العديد من الدراسات حول ارتفاع معدلات الأجور وأثرها على تكاليف الإنتاج ومن ثم مستويات الأسعار.

فإذا قرر العمال رفع أجورهم النقدية للحفاظ على قدرتهم الشرائية للتعايش مع معدل التضخم الذي يتوقعون حدوثه مستقبلا عندئذ ينتقل منحنى العرض الكلي إلى AS_2 الأعلى عند هذا الوضع يحدث انخفاض في الناتج وارتفاع في المستوى العام للأسعار، فإذا كان هدف الحكومة تحقيق مستوى عال من التوظيف فإنها تقوم بدفع الطلب الكلي بغية العودة إلى الوضع التوازني الأول -الناتج الطبيعي- وترتفع الأسعار مرة أخرى مما يشجع العمال مرة ثانية للمطالبة برفع الأجور والنتيجة هي انتقال منحنى العرض الكلي مرة أخرى إلى الأعلى وحدوث بطالة فإذا استمرت الحكومة في انتهاج نفس السياسة السابقة فإن الأسعار ستستمر في الارتفاع وتصاحبها ارتفاعات مستمرة في الأجور وتنشأ حلقة أجر -سعر، أو ما يسمى بتضخم دفع التكاليف.

إن الانتقالات المتتالية والمستمرة للطلب الكلي لا تحدث إلا في حالة الزيادة المستمرة في عرض النقود فوفقا للتحليل الكنزي فإن منحنى الطلب الكلي ينتقل في المرة الأولى فقط إذا حدث ارتفاع في الإنفاق الحكومي أو تخفيض في الضرائب ولمرة واحدة ونظرا لوجود حد أقصى لمستوى الإنفاق وحد أدنى خاص بمستوى الضرائب فإن تطبيق سياسة مالية توسعية غير ممكن في المدى الطويل، أي أن تضخم التكاليف ظاهرة نقدية.

إن التضخم الناشئ عن ارتفاعات الأجور يكون تلقائيا أو ذاتيا ويرجع السبب في ذلك إلى الارتفاعات المتتالية للأسعار والأجور هذه الأخيرة تتميز بعدم مرونتها نحو انخفاض فقد أصبحت أسعار مرفقية أو مدارة أي تتحدد طبقا لقواعد تحددها المؤسسات الاقتصادية القائمة (النقابات، المنتجون، الحكومة....) وتبقى ثابتة لفترة ما فالأجور لم تعد ترتفع فقط كنتيجة لزيادة الطلب على العمل عن العرض.

تلعب النقابات العمالية دورا هاما وفعالا في رفع معدلات الأجور خاصة في الأنظمة الرأسمالية ففي بريطانيا استطاعت النقابات العمالية الضغط على الحكومة لرفع معدلات الأجور، ففي أوائل سنة 1972 استطاعت نقابات الفحم الحجري والسكك الحديدية وعمال الموانئ تحقيق مطالبها بالضغط على حكومة المحافظين حيث بلغ ارتفاع الأجور حوالي 8.5%، مما أدى إلى ارتفاع مستوى الأسعار نتيجة زيادة عرض النقود، وتعجز الحكومات غالبا للتصدي لهذا النوع من التضخم لأسباب سياسية اقتصادية، اجتماعية وحتى إنسانية.

يفترض توازن سوق العمل وجود علاقة موجبة بين إنتاجية العامل وأجره وفقا لما بيناه سالفا، فإذا حدث ارتفاع في مستويات الأجور بنسب تفوق الزيادة في الإنتاجية تكون النتيجة الحتمية ارتفاع في المستوى العام للأسعار السائدة في السوق لانحراف التوازن بين الدخول النقدية المتزايدة وإنتاجية العمال التي لم تواكب الارتفاعات الحاصلة في الأجور.

على المستوى الجزئي يمثل ارتفاع مستويات الأجور تكلفة إضافية للمنتجين وأرباب الأعمال الذين يسعون إلى تعظيم أرباحهم، وبغية تحقيق هذا الهدف فإنهم يرفعون من أسعار منتجاتهم لامتصاص الزيادة الحاصلة في الأجور ويتحمل المستهلك عبء الأسعار المرتفعة.

إن الارتفاع في الأجور يمكن أن يكون سببا في التضخم عندما يصل إلى عتبة معينة ولتحديد معدل التضخم فمن المهم ربط تكاليف الإنتاج بالأسعار ،بالنسبة للمؤسسة يمثل الأجر أهم تكلفة إنتاجية فإذا افترضنا أن تحديد المؤسسة لأسعارها يكون بالنظر إلى هامش الربح على تكلفة الوحدة المنتجة، فإن السعر يعطى بالعلاقة التالية:

$$P_t = (1+m)\frac{w_t n_t}{y_t}$$

$P_t = (1+m)\frac{w_t n_t}{y_t}$: الأجر النقدي خلال الفترة t

$P_t = (1+m)\frac{w_t n_t}{y_t}$: عدد العمال خلال الفترة t

$P_t = (1+m)\frac{w_t n_t}{y_t}$: الإنتاج خلال الفترة t.

فإذا كان هامش الربح m ثابت فإن معدل التضخم يعبر عن الفرق بين التغير في معدل الأجور الإسمية ومعدل إنتاجية العمل.

يختلف ارتفاع الأجور والأسعار في أسواق المنافسة الكاملة عنه في الأسواق التي تتمتع بنوع من الاحتكار ففي الحالة الأولى يفسر ارتفاع المستوى العام للأسعار بوجود فائض في الطلب ناجم عن ارتفاع الأجور النقدية للعمال، حيث ينتقل منحنى العرض نحو الأعلى بينما في حالة أسواق الاحتكار فلا وجود لفائض الطلب حيث تتميز هذه الأسواق بتوازن مبيعاتها المتوقعة مع المشتريات المخططة وكل زيادة في التكاليف(الأجور) لن يصاحبها فائض في الطلب على الرغم من ارتفاع الأسعار وهذا ما يعكس ذاتية أسواق الاحتكار.

عرف التفسير الأخير عدة انتقادات فقد يحدث في حالات الاحتكار عدم تساوي المبيعات الفعلية مع المبيعات المتوقعة فيظهر فائض في الطلب على المنتجات تقود المحتكر إلى رفع أسعار منتجاته.

يمكننا أن نبين أن فائض الطلب له تأثير هام على حركات الأجور والأسعار في أسواق الاحتكار وهي الأسواق الأقرب إلى الواقع إذا اعتبرنا أن أسواق المنافسة الكاملة تمثل حالة استثنائية، حيث يؤدي ارتفاع الطلب على السلع إلى تحفيز المنتجين على رفع عرض منتجاتهم وبغية تحقيق هذا الهدف فإن الطلب على العمالة يرتفع ويحدث على إثر هذا الارتفاع فائض في الطلب (على العمل) وينجم عن ذلك ارتفاع مستمر في مستويات الأجور مدعم من قبل النقابات العمالية التي تعتبر أن رفع الأجور لن يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة بنسب كبيرة بحكم أن الطلب على العمل قليل المرونة ضف إلى ذلك تدعيم الحكومة لهذا الاتجاه من خلال سياساتها الهادفة إلى تحقيق التوظيف الكامل والتزامها بإعادة توظيف العمال الذين فقدوا وظائفهم نتيجة ارتفاع الأجور.

إن وجود فائض في الطلب جديد في سوق العمل يمكن أن يحدث فروق أجرية بين العمال مما يدفع المنظمات العمالية إلى المطالبة برفع الأجور النقدية للعمال ذوي الدخول المنخفضة (لعدم وجود فائض في الطلب في القطاعات التي يعمل بها هؤلاء) عما اتفق عليه

من قبل مع أرباب الأعمال وتنشئ ظاهرة مسايرة الأجور، حيث يهدف العمال إلى حماية القدرة الشرائية لدخولهم النقدية عن طريق ربط الأجور بالأسعار من خلال المقايسة التي ينجر عنها ارتفاعات متتالية للأجور والأسعار التي يترتب عليها حلقة أجر سعر، أي تسابق الأجور والأسعار نحو الارتفاع ونظرا لانعكاساتها السلبية على الإقتصاد الوطني فإن العديد من الدول تخلت عنها حيث قامت الحكومة الفرنسية– وزير الإقتصاد والمالية Jacques Delors سنة 1983 بوضع مخطط من أجل إيقاف لولب الأجور– أسعار حتى لو أدى ذلك إلى تخفيض القدرة الشرائية للأفراد، ومن هذا المنطلق فإن ربط الأجور بالأسعار بهدف إزالة آثار التضخم لا يجب أن يكون كاملا والسبب في ذلك يعود إلى:

1- ربط الأجور بالأسعار يعرض الاقتصاد الوطني إلى هزات العرض من خلال الزيادات المتتالية للأجور والأسعار.

2- يتطلب التوزيع الكفء للموارد ربط الأجور بالإنتاجية وهذا ما لا يتحقق في حالة المقايسة التامة.

3-إن هدف الحكومة من التحكم في معدلات التضخم هو الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ومنه السياسي وعليه فإن الهدف من الربط غير التام هو سياسي بالدرجة الأولى.

ينجم الضغط التضخمي أيضا عن تطور الأجور من قطاع إلى آخر حيث تساهم القطاعات التي تستخدم تكنولوجيات حديثة في الإنتاج في تقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية والتي تنعكس بدورها في شكل انخفاض في الأسعار.

إن أي انخفاض في الأجر الحقيقي في فترة زمنية ولتكن t تكون ناتجة عن ارتفاع في مستوى الأسعار P نفس الفترة ولتدارك الوضع تعود الأجور للارتفاع مرة أخرى فإذا افترضنا أن معدل نمو الأجور w و P معدل نمو الأسعار نحصل على المعادلة: $w_{t+1} = f(P_t)$ أي أن معدل نمو الأجور خلال فترة ما تابع لمعدل نمو الأسعار للفترة التي تسبقها

الخاتمة

الخـــاتمة:

من خلال بحثنا هذا تناولنا فصلين، الفصل الأول نظري حيث تطرقنا فيه إلـــى أربعـــة عناصر، العنصر الأول تعريف حروف الجر والعنصر الثاني تعدد تسميات حروف الجر والعنصر الثالث أقسام حروف الجر والعنصر الرابع معاني حروف الجر، والفصل الثاني تطبيقي فيه التعريف بسورة الكهف وأسباب نزولها، ثم إحصاء وتصنيف لحروف الجـــر في سورة الكهف، والعنصر الثالث معاني حروف الجر في سورة الكهف واســـتعمالاتها، من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

1- القران الكريم واللغة العربية من العلوم التي لا يمكن الفصل بينهما، والعلاقة بينهمـــا أوضح من أن تناقش، فكل دراسة قرآنية تتطلب الإلمام بعلوم اللغة المتعددة كما أن كـــل دراسة تستدعي الرجوع إلى القرآن الكريم.

2- عدد حروف الجر عشرون حرفا وهي: من ، إلى ، في، الباء، الكاف، الـــلام، عـــن، حتى، الواو والتاء، مذ ومنذ، خلا وعدا و حشا، رب، كي، لعل، حتى على.

3- معاني حروف الجر كثيرة ومتعددة حيث يمكن للحرف الواحد أن يحمل أكثـــر مـــن معنى وذلك راجع لورودها في السياقات المختلفة.

4- ورد توظيف واستعمال حروف الجر بكثرة في سورة الكهف وذلك من خلال إحصائنا وتصنيفنا لحروف الجر في السورة توصلنا إلى ما يلي:

-أن الحروف التي استعملت في سورة الكهف هي: من (63 مرة)، ثم إلى (08 مـــرات)، ثم على (32 مرة)، ثم في (31 مرة)، ثم الباء (40 مرة)، ثم الكاف (03 مـــرات)، ثـــم اللام (55 مرة)، ثم عن (12 مرة)، ثم حتى (10 مرات).

- هناك حروف جر لم ترد في السورة: ربَّ، مذ ومنذ، الواو، لعل، التاء، متـــى، كـــي، عدا، خلا، حاشا.

- أما العدد الإجمالي لحروف الجر في سورة الكهف هو 254 حرف.

أما بالنسبة لمعاني حروف الجر في السورة توصلنا إلى ما يلي:

❖من بمعني ابتداء الغاية، التبعيضية، زائدة، بمعنى عن، الظرفية، بيان الجنس، انتهاء الغاية، التعليل.

❖إلى بمعنى انتهاء الغاية المكانية.

❖على بمعنى الاستعلاء الحقيقي أو المجازي بمعنى اللام، التعليل، الظرفية.

❖في بمعنى الظرفية، بمعنى إلى، بمعنى عن، المصاحبة.

❖الباء بمعنى الإلصاق، المصاحبة، بمعنى زائد، الظرفية، التبعيضية، التعدية ، بمعنى إلى، السببية.

❖الكاف بمعنى التشبيه.

❖اللام بمعنى الاستحقاق، الاختصاص، شبه التمليك، الملك، التمليك، التعدية، التعليل، التبليغ، بمعنى "من"، بمعنى "في".

❖عن بمعنى المجاوزة.

❖ حتى بمعنى انتهاء الغاية.

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في الإلمام بجوانب الموضوع وصلى الله وبراك على الرسول الكريم، وهذا بفضل الله تعالى الذي بنعمته تتم الصالحات، فإن وفقنا وأصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع بالعربية:

1.أحمد ماهر: **إدارة الموارد البشرية**، الدار الجامعية، 1999.

2.أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2007

3.إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، ط 1، دار وائل للنشر، 2004

4.إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، 2007

5.جلال مصطفى الفريشيش: **شرح قانون العمل الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

6.حسين بن سالم جابر الزبيدي، "التضخم والكساد"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011.

7.حماد محمد شطا، **النظرية العامة للأجور والمرتبات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.

8.خالد عبد الرحمن، المصادر الداخلية والخارجية للتضخم مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، 1999.

9.دراسة قام بها المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية 2009 "INSEE " ونشرت هذه بتاريخ 2009/12/08

10.زينب حسين عوض الله، مجدي محمود شهاب، أسامة محمد الفولي، أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

11.السيد محمد احمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008

12.صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية الطبعة الثانية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983م

13.عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، الأردن، 2004.

14. علي السلمي: **إدارة الأفراد والكفاءة الإنتاجية**، دار غريب للطباعة، 1983.

15.غازي حسين عناية "التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2006.

16.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،**تقرير حول نظام علاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي**، الدورة العامة العاشرة، الجزائر، أفريل 1998.
17.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي.
18.محمد زكي الشافعي، "مقدمة في النقود والبنوك"، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 1990.
19. محمد كامل عطية: **أصول محاسبة التكاليف**، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1985.
20.ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دون سنة نشر.
21.يوسف إلياس، الحد الأدنى للأجور دراسة اقتصادية قانونية، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية، بغداد، 1980.

الرسائل الجامعية:

22.بكري أحلام، أثر التوسع في الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، المسيلة، 2018-2019.
23.حمادي خديجة، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة 1970-2005، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية،2008-2009.
24.عليوان عبد الغني، محددات الأجر في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، جوان 2007.

المراسيم والقوانين:

25. الجريدة الرسمية العدد 08 بتاريخ 15 فبراير 2015.
26. الجريدة الرسمية رقم 37 بتاريخ 08 فبراير 2015.
27. الجريدة الرسمية رقم 66 بتاريخ 04-12-2011.
28. قانون رقم 14-10ل 30 ديسمبر 2014 والمتضمن قانون المالية لسنة 2015 ،الجريدة الرسمية العدد73 بتاريخ، 2014/12/31.

29.قانون رقم 78–12 مؤرخ في أول رمضان عام 1398 الموافق لــ5 أوت 1978.
30.كامل بكري، وإيمان محمد محمد زكي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995م
31. المرسوم 92–112 يحدد الأدنى المضمون.
32. المرسوم 94–77 يحدد الأجر الأدنى المضمون.
33. المرسوم التنفيذي 97–139 ل 30 أفريل 1977 يحدد الحجم الساعي للأجر الأدنى المضمون.
34.المرسوم الرئاسي رقم 13–379 ل 18 نوفمبر 2013 يتضمن إلغاء المرسوم الرئاسي رقم 06–177 ل 31(ماي 2016 والمتضمن ربط المديرية العامة للوظيفة العمومية إلى رئاسة الجمهورية(الأمانة العامة للحكومة) والمرسوم الرئاسي رقم 13 والمرسوم الرئاسي رقم 06–180 الموافق ل 31 ماي 2006 يتضمن ربط (الحقائب) المديرية العامة للإصلاح الإداري إلى وزارة الداخلية والجماعات المحلية.
35. المرسوم الرئاسي رقم 2000–929 لــ6–12–2000 يحدد الأجر الأدني.
36. المرسوم الرئاسي رقم 3–467 ل 19–02–2003 يحدد الأجر الأدنى المضمون.
37. المرسوم رقم 90–385 يحدد الأجر الأدنى المضمون

المراجع الأجنبية:

Camerlynk G.H : le contrat de travail-edition Dalloz 1976.
1Abderrahmane Lellou, procédures formelles et pratiques réelles dans la détermination des salaires, cahier du cread n34, Alger,2ème trimestre1993 .
Decrét Exécutif N° 90- 290 DU 29 septembre 1990 Relatif au regime spécifique des relations de travail concernant les dirigeants d’entreprises journal officiel N° 42 du 03/10/1990.
www.iraqism.com/vb/showthread

تم بحمد الله